

# استراتيجية المملكة المتحدة لمكافحة التطرف تحليل ودراسة جدوى تأقلم هذه الاستراتيجية مع السياق العراقي

سلسلة دراسات مركز البيان للدراسات والتخطيط



**كُتبت هذه الدراسة من قبل مركز انتيكريتي -لندن-  
لصالح مركز البيان للدراسات والتخطيط حصراً  
والدراسة تمثل رؤية مركز انتيكريتي**

**حقوق النشر محفوظة © 2017**

---

**[www.bayancenter.org](http://www.bayancenter.org)**

**[info@bayancenter.org](mailto:info@bayancenter.org)**

## عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدة تهّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

# استراتيجية المملكة المتحدة لمكافحة التطرف تحليل ودراسة جدوى تأقلم هذه الاستراتيجية مع السياق العراقي

## قسم الأبحاث

### المقدمة

عُرِضَت الهجمات الإرهابية في ولاية نيويورك في الحادي عشر من أيلول من عام ٢٠٠١ والحروب اللاحقة في العراق وأفغانستان الغرب إلى خطر مفاهيم التطرف التي لم تشهدها من قبل. وفي حين أن العديد من الصراعات خلال الحرب الباردة وما تلتها من عواقب وخيمة تشكلت عبر الأيديولوجيات السياسية والتوترات العرقية، فإن الأحداث في عام ٢٠٠١ وما أعقبها تم من خلالها استقطاب الأفراد وجذبهم من أجل غايات تنتهي بالتطرف التدريجي؛ ومنذ ذلك الحين تعاني أغلب دول العالم إلى يومنا هذا من آثار ما حدث في ذلك اليوم.

ومنذ ذلك الحين، يسعى المحللون والمتخصصون بالأمن إلى شرح الكيفية والأسباب وراء انجذاب الأفراد نحو قضية التطرف. وعلى الرغم من الكميات الهائلة من الكتب التي تم نشرها عبر تلك السنين، إلا أن التعريف الدقيق للتطرف ما يزال غير قائم؛ وفي غضون ذلك، برزت أسئلة أخرى فيما يتعلق بالتمييز بين التطرف العنيف وغير العنيف، والأدوار المعينة التي يؤديها لزيادة جذب الأفراد نحو الأفكار العقائدية.

ما تزال الجماعات المتطرفة والأيديولوجيات تحرض على القتل والدمار عبر العالم، فقد قام تنظيم داعش بإنهاء التطرف الإسلامي الذي يمثله تنظيم القاعدة الذي سيطر على مساحات واسعة من سوريا والعراق وليبيا ومصر، وإن الإرهابيين الذين يتم توجيههم من قبل أيديولوجية الجماعة مسؤولون عن الهجمات الدموية في الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، والسويد، وفرنسا، وبلجيكا، وتونس وأماكن أخرى.

وكرر فعل، عادت كل من الفصائل المهمشة التي كانت في سبات عميق من المتطرفين اليمينيين وجماعة المتفوقون البيض والنازيين في القرن الحادي والعشرين، إذ قامت بأعمال تشجع على كره الأجنبي وبغضهم، وقامت بهجمات في النرويج، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة.

وفي مواجهة هذه التهديدات، وجدت حكومات دول العالم نفسها تحاول صياغة استجابة

مستدامة ومتماسكة ضد قوى التطرف، وبينما أن بعض الحكومات اتبعت نهجاً أوثوذكسياً في مواجهة التطرف ضمن إطار الاستراتيجية الشاملة لمكافحة التطرف، إلا أن عدداً قليلاً من الحكومات قد تنافست من أجل البدائل.

وتسعى ورقة البحث هذه إلى استكشاف مفهوم التطرف، وتعريفه، ومجموعاته الفرعية، والطرق التي تتصدى بها الحكومات للتطرف. وتناول الفصل الأول الطرق المختلفة التي تم تعريف التطرف بها، ويلاحظ أن تعاريف التطرف قد تباينت من بلد إلى آخر، بل إن حكومات مختلفة في البلد نفسه قدمت تعديلات على كيفية تعريفها للتطرف، والتركيز على كيفية حدوث هذه العملية داخل المملكة المتحدة التي هي دراسة الحالة لهذه الورقة، وبعد ذلك، يُسلط الضوء على السبل المميزة التي تم بها تعريف «التطرف العنيف» و«التطرف غير العنيف»، مع ملاحظة أن المفهوم الأخير لاقي صدى كبيراً وأهمية متزايدة في استراتيجية المملكة المتحدة لمكافحة التطرف.

بعد ذلك، تحلل هذه الورقة استراتيجية مكافحة التطرف في المملكة المتحدة، وباستخدام تقارير موثوقة ومنشورة للحكومة؛ وهي الطريقة التي من خلالها تعول الحكومة البريطانية على الروايات المضادة للتطرف، وتكر المتطرفين حول العالم، ومن خلالها تهدف إلى زيادة الأصوات الموثوق بها ضد التطرف، وتستخدم القوى المستهدفة لتعطيل الأنشطة المتطرفة، وتهدف إلى بناء مجتمعات متماسكة لا ترى التطرف مشكلة. وفي سياق تحليل برنامج مكافحة التطرف، تولى ورقة البحث هذه اهتماماً خاصاً لبرنامج المنع في استراتيجية مكافحة الإرهاب ونظام إحالة القناة الذي يهدف إلى العمل كنظام للإنذار المبكر تجاه الأفراد الذين يتجهون نحو التطرف.

مطاباً الورقة سيتم التطرق إلى المخاوف المتعددة التي يواجهها، برنامج المنع، ونظام إحالة القناة، واستراتيجية مكافحة التطرف ككل، وكذلك سبب أهمية هذه المخاوف عند تقييمها على المستوى الكلي، وكيف يمكن أن تضرّ بمشاريع مكافحة التطرف في أماكن أخرى. ويولى هذا القسم اهتماماً خاصاً نحو الاتهامات من أن هذه البرامج استهدفت المواطنين المسلمين البريطانيين بنحو غير عادل، بينما كانت تتجاهل التهديد المتزايد من المتطرفين اليمينيين.

وفي الفصل الأخير، تبحث هذه الورقة في جدوى تطبيق برنامج المنع، وبرنامج مكافحة التطرف ككل في العراق؛ إذ إن العراق - بوصفه بلداً يقترب إلى نهاية حربه ضد فصائل من المتطرفين الإسلاميين - بحاجة ماسة إلى استراتيجيات صارمة وشاملة لمكافحة التطرف؛ لذا سيتم تسليط الضوء على الكيفية التي يمكن بها لنموذج المنع أن يكون وسيلة مناسبة تركز على المجتمع في العراق

حيث لا تزال شبكات الدعم العائلي والقبلي والديني من أكثر المؤسسات الشعبية شمولاً في أعقاب الحرب التي اجتاحت معظم أنحاء البلاد. ومن ثم تحتتم ورقة البحث هذه بتحليل برامج مكافحة التطرف عبر مقارنتها بين ألمانيا والمغرب وكلاهما يكمل نموذج مكافحة التطرف القائم على المنع في العراق، وسيكون مناسباً للسياق الاجتماعي والسياسي للبلاد.

وبوجه عام، تحدد هذه الورقة استراتيجية المملكة المتحدة لمكافحة التطرف كونها واحدة من أكثر الأمثلة قوة وشمولية على الاستراتيجيات القائمة، وتلاحظ أيضاً أنه على الرغم من وجود عددٍ من أوجه القصور الهيكلية والعملية تعوق قدرة البرامج على أن تكون فعالة تماماً، فإنها مع ذلك تمثل نهجاً يركز على المجتمع إلى حد كبير لمكافحة التطرف الذي يميز النهج البريطاني عن السياسات التي تركز على الأمن في بلدان مثل الولايات المتحدة، وفرنسا، وإسرائيل. وقد تم الشروع بعدد من الاستراتيجيات القائمة على المجتمع في كل من هذه البلدان، ومع أن تلك الاستراتيجيات ما تزال تتمتع بقدر كبير من الثقة العامة، فهي تفتقر إلى إمكانيات البرامج البريطانية وعمقها؛ وهذا الاستدلال يدعم السبب الذي من خلاله يوصي المؤلف ببرامج مكافحة التطرف في ألمانيا والمغرب على أساس أنها تتصف بقدرتها التكميلية، حيث تقدم برامج هذين البلدين استراتيجيات تتوافق مع استراتيجية مكافحة التطرف البريطانية ويمكن أن تكون متممة لها.

### تعريف التطرف:

التطرف، والتطرف العنيف، والتطرف غير العنيف.

على الرغم من التحليل والتغطية الواسعة على موضوع التطرف في المناخ السياسي والأمني الحالي، فإن إيجاد تعريف قانوني مقنع للتطرف قد أحاط بصعوبات متعددة، ويكمن جزء من التحدي في صياغة تعريف يكون مرناً بما فيه الكفاية ليشمل جميع أشكال التطرف بغض النظر عن العرق أو الدين أو الانتماء السياسي، وأن يكون قوياً بما فيه الكفاية؛ لضمان أن الأفراد الذين يمارسون التطرف لا يستطيعون العثور على ثغرات لمواصلة ممارساتهم في الوقت الذي يمارسونها بحرية. وكانت هناك مشكلة أخرى في تعريف التطرف وهي مسألة «أين تنتهي الخطابات المستقلة والحرّة وأين يبدأ التطرف؟»، وقد أعرب عدد من النشطاء وجمعيات حقوق الإنسان والمسؤولين الحكوميين عن مخاوفهم بشأن التعريف غير الصحيح للتطرف، وعليه، «ما لم تتمكن من تعريف التطرف بنحو واضح جداً، فإنه سيكون حقاً من الصعب تطبيقه»؛ ونتيجة لذلك وضعت وزارة الداخلية البريطانية -وهي مسؤولة عن التعامل

1."Radicalisation: The Counter-Narrative and Identifying the Tipping Point", House of Commons and the Home Affairs Committee, 19-July-2016, p. 1.

مع المسائل المتعلقة بالتطرف - عدداً من التعريفات ووضعت بعض التعديلات عليها مع مرور الوقت. وفي تقرير موثوق لوزارة الداخلية عام ٢٠١٥ حول الاستراتيجية البريطانية لمكافحة التطرف، عرفت الوزارة التطرف بالآتي:

«هو معارضة صريحة أو فعالة لقيمنا الأساسية، بما في ذلك الديمقراطية، وسيادة القانون، والحرية الفردية، والاحترام المتبادل، والتسامح بين مختلف المعتقدات والأديان. ونحن أيضاً نعدُّ الدعوات التي تنادي بموت قواتنا المسلحة بالدعوات المتطرفة»<sup>٢</sup>.

وقد تم الاعتماد على التعريف المذكور في عام ٢٠١٧ خلال عرض استراتيجية وزارة الخارجية في مكافحة التطرف؛ وبالتالي بقي هذا التعريف هو الأحدث في معرفة ماهية التطرف، وكان للإصدارات السابقة التابعة لاستراتيجية مكافحة التطرف تعريفات مختلفة نوعاً ما، على سبيل المثال عرفت وثيقة عام ٢٠١١ لمكافحة التطرف بأنه «المعارضة لقيمنا البريطانية الأساسية»<sup>٣</sup> على الرغم من أن تعريف «القيم البريطانية» بقي غامضاً ومتنازلاً عليه، وهذه الاختلافات الدقيقة لطريقة تعريف التطرف من قبل الحكومة البريطانية على مرّ السنين تبرز التحديات التي تواجهها في تحدي حدود القضية المطروحة ومعاييرها.

إن الطريقة الخاصة التي تتبعها الحكومة البريطانية في تعريف التطرف «بمعارضة» القيم المرتبطة بالمملكة المتحدة تختلف اختلافاً كبيراً عن تعاريف بلدان أخرى مثل ألمانيا التي تعرف التطرف بطريقة ملخصة جداً كالآتي:

«وبما أن هذا المصطلح مثير للجدل، فمن الضروري الإشارة إلى أن التطرف يُفهم على أنه عنيف أساساً (ومن المنظور الديمقراطي): هو سلوك منحرف يتم الترويج له من قبل طريقة معينة، ولكن لا يمكن تصغيره أكثر. والتطرف يتكون من نظام أخلاقي خاص وحصري يحتوي على عنصر لا إنساني وساخر يقدم للناس معنى أعمق، يمتلك القوة ليحل محل الدوافع الدينية من قبل الروحية السياسية، ومن ثم يفهم التطرف على أنه أيديولوجية موجزة تشكل ثقافة فرعية وتعززها ويتم تناولها ضمن حوار مستمر مع المجتمع السائد الذي تستجيب له، ومن يتصرف ضده»<sup>٤</sup>.

2. "Counter-Extremism Strategy", HM Government, London: Crown Publications, October 2015, p. 9.

3. "Prevent Duty Guidance", HM Government, 2011, p. 50.

4. Kazmi, Zaheer. «Islamophobia and the New Britishness», Foreign Affairs, 02-August-2016, <<https://www.foreignaffairs.com/articles/united-kingdom/2016-08-02/islamophobia-and-new-britishness>>, [Accessed 01-August-2017].

5. Mareš, Miroslav; Bötticher, Astrid. "Extremism as a security threat in the Central Europe", Centre for European and North Atlantic Affairs, February 2013, p. 2.

تسلط التعريفات المتباينة -من الناحية العملية والفلسفية- لأشكال التطرف الضوء على طبيعة هذا المصطلح المراوغ، ومثلما كان التوصل إلى اتفاق بشأن ماهية أشكال التطرف هدفاً صعباً، كان تحديد أشكال «التطرف العنيف» و«التطرف غير العنيف» قد خضع أيضاً للاختلاف والجدل؛ إذ تعرّف وزارة الداخلية «التطرف العنيف» بأنه عمل عنيف يرمي إلى تحقيق الأهداف الموصوفة ضمن تعريف التطرف. في حين أن «التطرف غير العنيف» معرف بموجب التعريف السابق للتطرف، ولكن حينما لا يكون العنف متضمناً. وقد وصفت وزارة الخارجية التمييز الغامض نوعاً ما بين التطرف العنيف وغير العنيف بأنه «غير كاف» و«غير متماسك» من قبل أعضاء المؤسسة السياسية البريطانية ونشطاء المجتمع المدني البريطاني<sup>6</sup>. أما التعريفات التي تستخدمها الحكومات الأخرى، مثل تعريفات وزارة الأمن الداخلية في الولايات المتحدة، فتقدم تفاصيل أكثر حول ما يشكله التطرف العنيف. وهنا تم تعريف التطرف العنيف بأنه «معتقدات من يدعمون العنف أو يستخدمونه بدافع أيديولوجي وأفعالهم لتحقيق آراء أيديولوجية أو دينية أو سياسية متطرفة»<sup>7</sup>.

إن جزءاً من الأسباب وراء الصعوبات في تعريف التطرف أو ما يشكله التطرف العنيف أو غير العنيف -من وجهة نظر الحكومة البريطانية- هو أنها تنظر إلى مسألة التطرف العنيف على أنها قضية أمنية يتم التعامل معها بناءً على ذلك، في حين يتم التعامل مع مسألة التطرف غير العنيف بعِدّها مسألة مدنية في سياق حرية التعبير والخطاب، وقد لوحظت السببية بين التطرف العنيف وغير العنيف في ملفات وزارة الداخلية في وقت مبكر من عام ٢٠١١، التي اقترحت أن مثل هذه الأفكار يجب تحديدها ضمن إطار قصصي أيديولوجي معارض<sup>8</sup>؛ ومع ذلك وفي عام ٢٠١٣ فقط قامت فرقة العمل التي أنشأها رئيس الوزراء آنذاك ديفيد كاميرون بوضع أسباب ذات صلة بين التطرف العنيف وغير العنيف (في سياق التطرف الإسلامي والقاعدة)، ولاحظت فرقة العمل أيضاً أن عدم الرغبة في مواجهة الأفكار المتطرفة غير العنيفة خوفاً من أن يتم حسابها أنها تهاجم الإسلام نفسه قد سمح بنشر التطرف<sup>9</sup>، وفضلاً عن أشير إلى التطرف غير العنيف بعِدّه تهديداً للنسيج الاجتماعي بسبب قدرته على إضعاف النسيج الاجتماعي بتطبيع التعصب من خلال

6. «Prevent Duty Guidance», HM Government, 2011, p. 36

7. Dawson, Joanna; Godec, Samantha. «Briefing Paper: Counter-Extremism Policy: An Overview», House of Commons, 23-June-2017, p. 37

8. «Countering Violent Extremism», Department of Homeland Security, 2016, <<https://www.dhs.gov/countering-violent-extremism>>, [Accessed 01-August-2017]

9. «Prevent Duty Guidance», HM Government, 2011, p. 60

10. Dawson, Joanna; Godec, Samantha. «Briefing Paper: Counter-Extremism Policy: An Overview», House of Commons, 23-June-2017, p. 13



تمكين التمييز على أساس الجنس أو العرق أو المعتقد الديني أو التوجه الجنسي. وقد اعترف رئيس الوزراء آنذاك ديفيد كاميرون في تموز عام ٢٠١٥ بالعلاقة ما بين التطرف العنيف وغير العنيف، إذ وصف عملية التطرف بأنها عملية طويلة تبدأ بالتطرف غير العنيف وتؤدي تدريجياً إلى العنف:

«... ليس عليك الاعتقاد بالعنف الهجمي من أجل أن تنضم للأيدولوجية، فلا أحد يصبح إرهابياً من بداية ثابتة. إذ يبدأ مع نهج التطرف، وحينما تبحثون عميقاً في خلفيات المدانين بارتكاب جرائم إرهابية، من الواضح أن الكثيرين منهم تأثروا أولاً بما سيطلق عليه البعض المتطرفين غير العنيفين»<sup>11</sup>.

وكان خطاب كاميرون رداً على العدد الكبير من المواطنين البريطانيين الذين غادروا المملكة المتحدة متجهين إلى سوريا والعراق للانضمام إلى تنظيم داعش، وقد شهد تحولاً في الأمور المتعلقة بالتطرف من خلال التوريق الصريح بالتطرف غير العنيف، وستستمر الروايات المتعلقة بتوريق التطرف غير العنيف خلال العامين المقبلين ولاسيما في أعقاب الهجمات الإرهابية المرتبطة بتنظيم داعش في فرنسا، وبلجيكا، وتونس، وتركيا، والمملكة المتحدة، إذ أثارت مثل هذه الهجمات المخاوف ليس فقط فيما يتعلق بالمواطنين البريطانيين العائدين من سوريا والعراق ولكن أيضاً فيما يتعلق «بالإرهابيين المحليين» الذين أصبحوا متطرفين محلياً.

### أنماط مشتركة في التطرف وعلامات التحذير عن الأفراد المتطرفين

وبينما كان من الصعب تحديد التمييز بين التطرف العنيف وغير العنيف، والتعريفات المخوفة بالصعوبات، ظهرت مع ذلك عددٌ من الأنماط المشتركة، تتصل بالأهداف والأضرار المشتركة التي تعززها الجماعات المتطرفة، وقد حددت استراتيجية مكافحة التطرف لدى الحكومة البريطانية ستة أضرار محددة يعززها المتطرفون<sup>12</sup>:

- تبرير العنف تجاه الآخرين، فضلاً عن تبرير العنف نحو تحقيق الأهداف السياسية والأيدولوجية.
- تعزيز الكراهية والانقسام عن طريق تحفيز الآخرين على ارتكاب جرائم الكراهية.

11. "Counter-Extremism Strategy", HM Government, London: Crown Publications, October 2015, p. 21

12. Dawson, Joanna; Godec, Samantha. "Briefing Paper: Counter-Extremism Policy: An Overview", House of Commons, 23-June-2017, pp. 24-25

ويحرص العديد من المتطرفين غير العنيفين على التعبير عن آرائهم بطريقة لا تحرض على الكراهية مباشرة -ومن ثم تخرق القانون- ولكنها تشجع بنحو غير مباشر على إصدار مثل هذه الآراء.

● تشجيع الإنعزال عن المجتمع قاطبةً، وإبعاد أنفسهم عن الأعراف والقيم المشتركة؛ وهذا يمكن أن يسمح للقيم والكيان والسلطات البديلة بأن تكتسب مكانة بارزة.

● استخدام نظم قانونية بديلة؛ بهدف تخريب شرعية القانون والمؤسسات في المملكة المتحدة، وتمكين السياسات التمييزية التي تتعارض مع القانون.

● رفض النظام الديمقراطي بالإكراه والتخويف على أساس أن الديمقراطية ليس لديها مكانة في وجهة نظرهم المتطرفة.

● الممارسات الثقافية الضارة وغير القانونية مثلاً تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، والزواج القسري، وما يسمى بالعنف القائم على الشرف والأشكال المتطرفة من العنف ضد النساء والفتيات وبعض المجتمعات المحلية لنشر هذه الممارسات.

وعلى الرغم من المعايير الواضحة ظاهرياً فيما يتعلق بتعريفات الحكومة البريطانية للأضرار التي يروج لها المتطرفون ويستخدمونها، فإن تحديد ما إذا كان الفرد قد تم توجيهه إلى التطرف والراديكالية ما يزال علماً أقل دقة، وقد نصحت الحكومة البريطانية كلاً من الأفراد والمسؤولين بمراقبة أي إشارة مبكرة تدل على انخراط الأفراد مع المتطرفين، ومع ذلك، فإن الحكومة البريطانية نفسها تعترف بأنه لا يوجد دليل على مسار واحد أو حدث أو مؤشر لشخص ينضم إلى التطرف، وحذرت من أن «نهج الفرشاة الواسعة -وهو نهج عام جداً ولا يدخل في تفاصيل الموضوع- التي لا تأخذ في الحسبان التعقيدات والثغرات في المعرفة الحالية وفهم العوامل التي تسهم في التطرف» من المرجح أن تؤدي إلى نتائج عكسية<sup>13</sup>. بيد أن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وبرنامج مكافحة التطرف الفرنسي قد حدّدا عدداً من العلامات المبكرة وغير المباشرة للفرد الذي يجذب نحو التطرف، هي<sup>14</sup>:

● انفصال مفاجئ مع العائلة والصدقات طويلة الأمد.

13.«Radicalisation: The Counter-Narrative and Identifying the Tipping Point», House of Commons and the Home Affairs Committee, 19-July-2016, p. 9

14.«A Teacher's Guide on the Prevention of Violent Extremism», UNESCO, Paris: UNESCO Open Access Repository, 2016, p. 13

- الانسحاب المفاجئ من مقاعد الدراسة والصراعات مع المدارس والكلية.
- التغيير في السلوك المتعلق بالطعام أو الملابس أو اللغة أو الأموال.
- التغييرات في المواقف والسلوك تجاه الآخرين، كردود الأفعال المناهضة للمجتمع، ورفض السلطة، ورفض التفاعل اجتماعياً فضلاً عن علامات الانسحاب والعزلة.
- التصفح الدائم لمواقع الإنترنت، والمشاركة في شبكات التواصل الاجتماعي التي تؤيد وجهات النظر المتطرفة أو الراديكالية.
- الرجوع إلى نظريات "كشف الحجاب" والتآمر.

ومن ناحية السياق، فإن أنماط السلوك هذه هي من أكثر العلامات مصداقية للتطرف حينما تكون مصحوبة بمجموعة متنوعة من «عوامل الدفع» و«عوامل الجذب» الموجودة في البيئة. وترتكز هذه المصطلحات إلى تحليل أنماط الهجرة، وتتصل بالأسباب التي تجعل الفرد يغادر البلد الذي نشأ فيه والعوامل التي تجعل الفرد ينتقل إلى بلد جديد.<sup>15</sup>

وفي سياق تحليل التطرف والراديكالية، يعرف «عامل الدفع» بأنه ما يدفع الفرد بعيداً عن التيار الرئيسي للمجتمع والحكم والسياسة، أو تغيير كامل للفرد تجاههم، إذ إن محدودية فرص الحصول على التعليم الجيد، والحرمان من الحقوق والحريات المدنية، والتهميش، وعدم المساواة، والتمييز، والاضطهاد والعوامل البيئية مثل التلوث، والتصحر، والكوارث الطبيعية، فضلاً عن الإخفاقات المستمرة من قبل السلطات للتخفيف من الصعوبات الناجمة، والمعاناة الاجتماعية والاقتصادية المستمرة، وانعدام الأمن وانعدام الاستقرار، جميع ما تم ذكره يمثلون عامل دفع<sup>16</sup>.

وعلى العكس من ذلك، يتم تعريف «عامل الجذب» بما يدفع الفرد نحو إيجاد التطرف العنيف (وتصور المجتمع الذي يمثله) بنحوٍ مثير للاهتمام، ويمتد هذا العامل من الاستقرار السياسي والحصول على الثروة، والوعود بتوفير خدمات أفضل والشفافية وانعدام الفساد<sup>17</sup>، والمجيء بحكم أفضل (إذا كان صارماً ومتشدداً) والوعود كذلك بالمغامرة والحرية والشبكة الاجتماعية الداعمة

15. «Why Do People Migrate?», BBC, <[www.bbc.co.uk/schools/gcsebitesize/geography/migration/migration\\_trends\\_rev2.shtml](http://www.bbc.co.uk/schools/gcsebitesize/geography/migration/migration_trends_rev2.shtml)>, [Accessed 02-August-2017]

16. «A Teacher's Guide on the Prevention of Violent Extremism», UNESCO, Paris: UNESCO Open Access Repository, 2016, p. 12

17. «Why Do People Migrate?», BBC, <[www.bbc.co.uk/schools/gcsebitesize/geography/migration/migration\\_trends\\_rev2.shtml](http://www.bbc.co.uk/schools/gcsebitesize/geography/migration/migration_trends_rev2.shtml)>, [Accessed 02-August-2017]

والشعور بالانتماء، جميعهم يمثلون عوامل الجذب نحو التطرف<sup>١٨</sup>، وينظر بعضهم أيضاً إلى وجهات نظر العالم المتطرفة على أنها توفر إجابات سهلة وواقعية للقضايا الأكثر تعقيداً في العالم الحديث.

إن الموقف الرسمي للحكومة البريطانية فيما يتعلق بمحركات التطرف هو أن التطرف يمكن أن ينبثق من جميع الأديان والأعراق والمعتقدات، وعلى الرغم من أن الأيديولوجيات المتطرفة قد تستخدم اللغة الدينية أو العرقية من أجل إضفاء شرعيتها على جمهورها المستهدف، فإن أسبابها الأساسية ترتبط بعوامل الدفع والجذب المذكورة آنفاً<sup>١٩</sup>. لقد كان اهتمام المملكة المتحدة الرئيسي -عبر تاريخها- فيما يتعلق بالإرهاب والتطرف مرتبطاً بآيرلندا الشمالية والاضطرابات هناك بسبب الاشتباكات الطائفية بين الانفصاليين الكاثوليك والنقابات البروتستانتية، وتحول محور التركيز من آيرلندا الشمالية إلى التطرف الإسلامي في أعقاب هجوم مركز التجارة العالمي في ١١ أيلول عام ٢٠٠١. إن الحروب اللاحقة في العراق وأفغانستان وكذلك المخاطر المستمرة من الإرهابيين من أجل نشر التطرف الإسلامي مثل تنظيم القاعدة ومؤخراً تنظيم داعش، جعلت التطرف الإسلامي على رأس قائمة المخططات<sup>٢٠</sup>؛ ومما لا شك فيه أن التقرير الموثوق به لاستراتيجية مكافحة التطرف التي أصدرته وزارة الداخلية يسلط الضوء على المخاطر التي تشكلها الجماعات المتطرفة الأخرى مثل النازيين الجدد والمتطرفين اليمينيين، ولاسيما عبر الوثائق التي نشرت بعد عام ٢٠١٦ حينما ازدادت الهجمات بدافع العنصرية التي تبناها القوميون اليمينيون في أعقاب استفتاء «خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي» الذي شهد تصويت المملكة المتحدة على مغادرة الاتحاد الأوروبي<sup>٢١</sup>، ومع ذلك، لا يزال التقرير يعرف التطرف الإسلامي كونه التهديد المباشر للوثيقة، فضلاً عن غيرها من الوثائق المتعلقة بالتطرف والراديكالية التي تركز على التطرف الإسلامي كونه المصدر الرئيسي للخطر على المملكة المتحدة<sup>٢٢</sup>.

إنّ هذه الظاهرة ليست فريدة من نوعها بالنسبة للمملكة المتحدة، ويرى السياسيون في أجزاء كثيرة من العالم، ولاسيما في الغرب، أن مصطلح «التطرف العنيف» أصبح رمزاً للتطرف الإسلامي، وكان ذلك واضحاً على وجه الخصوص في خطاب الرئيس الأميركي السابق باراك

18. «A Teacher's Guide on the Prevention of Violent Extremism», UNESCO, Paris: UNESCO Open Access Repository, 2016, p. 12

19. Dawson, Joanna; Godec, Samantha. "Briefing Paper: Counter-Extremism Policy: An Overview", House of Commons, 23-June-2017, p. 10

20. Ibid, p. 5

21. "Counter-Extremism Strategy", HM Government, London: Crown Publications, October 2015, p. 10

22. Ibid, p. 9

أوباما الذي أكد في خطاب ألقاه في شباط من عام ٢٠١٥ أن بلاده تقاوم التطرف العنيف وليس التطرف الإسلامي، وانتقد أوباما على نطاق واسع من قبل خصومه بسبب «سياسته الصحيحة جداً» فضلاً عن وصفه بالجنون بسبب عدم قدرته على تسمية التهديد الحقيقي باسمه<sup>٢٣</sup> (أي لم يقل أن التهديد الحقيقي هو التطرف الإسلامي)؛ ومع ذلك فإن عدد الهجمات على الولايات المتحدة من قبل المتطرفين اليمينيين والراديكاليين والوطنيين البورتوريكيين أكثر بكثير من الهجمات المنظمة عبر المتطرفين الإسلاميين<sup>٢٤</sup>، وهنا يأتي قرار ترامب بدوره على إعادة توجيه البرامج والتركيز على التطرف العنيف لغايات التركيز على التطرف الإسلامي في الوقت الذي تزداد فيه جرائم التحيز التابعة للمتطرفين اليمينيين، وتحذر وكالات تطبيق القانون في جميع أنحاء الولايات المتحدة من أن المتطرفين اليمينيين المناهضين للحكومة يشكلون تهديداً أكثر خطورة من التطرف الإسلامي<sup>٢٥</sup>.

## مكافحة التطرف واستراتيجية المملكة المتحدة

### تعريف مكافحة التطرف

وكما هو الحال بالنسبة لتعريف التطرف، فإن تعريف ما يشكله مكافحة التطرف تبقى مسألة مثيرة للجدل، وعلى الرغم من أن العديد من الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية قد أصدرت بيانات وسياسات بشأن مكافحة التطرف، إلا أن تقديم تعريف دقيق له كان صعباً جداً، وكانت معظم تعاريف سياسة مكافحة التطرف في سياق السياسات الواسعة لمكافحة الإرهاب.

فعلى سبيل المثال، يتضمن قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم (٢١٧٨) إدانات مطولة للتطرف العنيف من جانب زعماء العالم، ويؤكد على الحاجة إلى مزيد من التعاون، وحدد القرار عدداً من الجماعات المتطرفة، مثل تنظيم داعش وجبهة النصرة مؤكداً على ضرورة التصدي لهما من خلال تدابير معينة مثل الضوابط المالية ومراقبة الحدود لحرماتهم من التمويل المالي وانخراط العديد من المجندين، غير أن القرار لم يحدد الفترة الزمنية التي سيتم خلالها تأطير ما يشكله مكافحة

23. Beinart, Peter. "What Does Obama Really Mean by 'Violent Extremism'?", The Atlantic, 20-February-2015, <<https://www.theatlantic.com/international/archive/2015/02/obama-violent-extremism-radical-islam/385700/>>, [Accessed 02-August-2017]

24. Ibid

25. Tamkin, Emily; Gramer, Robbie; O'Toole, Molly. "Trump's focus of 'Radical Islam' Downplays the Growing Risk From Right-Wing Extremism, Experts Fear", Foreign Policy Magazine, 15-February-2017, <[foreignpolicy.com/2017/02/15/trumps-focus-on-radical-islam-downplays-growing-risk-from-right-wing-extremism-experts-fear/](http://foreignpolicy.com/2017/02/15/trumps-focus-on-radical-islam-downplays-growing-risk-from-right-wing-extremism-experts-fear/)>, [Accessed 02-August-2017]

التطرف كونه معارضة للجماعات المتطرفة المذكورة آنفاً في سياق مكافحة الإرهاب<sup>٢٦</sup>.

اتخذت وزارة الأمن الداخلية في الولايات المتحدة نهجاً مماثلاً، سلط الضوء على التهديدات الآتية:

«... تأتي من نطاق المجاميع والأفراد، بمن فيهم الإرهابيون المحليون والمتطرفون العنيفون الذين ترعرعوا داخل الوطن في الولايات المتحدة، فضلاً عن الجماعات الإرهابية الدولية مثل القاعدة وتنظيم داعش، وقد يصبح الجناة الفرديون أو من ضمن جماعات صغيرة متطرفين لارتكاب أعمال العنف في دولتهم أو محاولة السفر إلى الخارج ليصبحوا مقاتلين أجنبياً»<sup>٢٧</sup>.

وتذكر الإدارة أن سياستها الرامية إلى مكافحة التطرف العنيف تهدف إلى ما يأتي:

«... معالجة أسباب التطرف العنيف من جذوره من خلال توفير الموارد للمجتمعات المحلية لبناء ودعم جهود الوقاية المحلية، وتشجيع استخدام الروايات المضادة لمواجهة الرسائل المتطرفة العنيفة عبر الإنترنت. وإن بناء علاقات تقوم على الثقة مع المجتمعات المحلية هو أمر ضروري لهذا الجهد»<sup>٢٨</sup>.

ويوفر هذا التعريف الخاص مزيداً من التفاصيل، ويسلط الضوء على عدد قليل من الأساليب الرئيسية مثل دعم المبادرات المحلية، وتعزيز الروايات المضادة؛ ومع ذلك، فإن هذا يشير إلى «كيفية» مكافحة التطرف في الولايات المتحدة بدلاً من «ماهية» مكافحة التطرف بصورة عامة، وبصفة عامة، فشلت واشنطن في تقديم تعريف واحد متين لمكافحة التطرف عبر منشوراتها.

وهناك تعريف عملي لما يشكله «مكافحة التطرف العنيف» يأتي من (هومرا خان) وهو محلل يعمل في مجال مكافحة التطرف ومستشار لواشنطن. يعرف خان «مكافحة التطرف العنيف» على النحو الآتي:

«استخدام وسائل غير قسرية لردع الأفراد أو الجماعات عن التحرك نحو العنف والتخفيف من تجنيد أو دعم أو تسهيل أو مشاركته في أعمال إرهابية ذات دوافع أيديولوجية من قبل جهات

26. "Security Council Unanimously Adopts Resolution Condemning Violent Extremism, Underscoring Need to Prevent Travel, Support for Foreign Terrorist Fighters", The United Nations, 24-September-2014, <[www.un.org/press/en/2014/sc11580.doc.htm](http://www.un.org/press/en/2014/sc11580.doc.htm)>, [Accessed 03-August-2017]

27. "Countering Violent Extremism", Department of Homeland Security, 2016, <<https://www.dhs.gov/countering-violent-extremism>>, [Accessed 01-August-2017]

28. Ibid.

فاعلة غير حكومية لتعزيز الأهداف السياسية»<sup>29</sup>.

وحيثما يتعلق الأمر «بالتعريفات» المذكورة آنفاً، يحدد خان أربعة أجزاء متقاطعة:

- منع التطرف.
- التدخل نيابة عن الأفراد الذين تطرفوا.
- منع أو إلقاء القبض على من شاركوا في سلوك إجرامي وملاحقتهم قضائياً.
- إعادة دمج المجرمين المتواجدين في السجون في المجتمع الذين انتهت فترة عقوبتهم أو إنهم عادوا من مناطق النزاع<sup>30</sup>.

ويشير خان إلى أن سياسات وبرامج مكافحة التطرف في العديد من البلدان تميل إلى أن تكون محدودة النطاق، ولا تعالج سوى واحدٍ أو اثنين من هذه الجوانب، وتركز استراتيجية مكافحة التطرف في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، على المنع والحظر، ويشير خان إلى أنه نتيجة لهذه الثغرات، فمن المؤلف للأفراد الذين بدأوا يحملون أفكاراً عقائدية أن لا يتغيروا وللأفراد الذين تصرفوا بعنف أن لا يتم إعادة تأهيلهم<sup>31</sup>. وبشكل عام، يشير خان إلى أن الاستجابة التقليدية للتطرف كانت غارقة في استراتيجيات مكافحة الإرهاب للسلطات العسكرية والحكومية، وانتقدت مثل هذا النهج لعدم وجود دور نشط للمجتمع المدني حتى لو كان «بإمكانه أن يقوم بدوره النشط وهو من الضروريات»<sup>32</sup>.

وتتبع سياسة مكافحة التطرف التي تتبعها المملكة المتحدة بعض العناصر التي حددها خان بوصفها جزءاً من الاستراتيجية الواسعة لمكافحة الإرهاب؛ ومع ذلك، فقد أشاد خان ببرامج تحسين التركيبة التقليدية من خلال امتلاك دور نشط للمجتمع المدني في هيكله<sup>33</sup>.

ويشير تقرير المملكة المتحدة لمكافحة التطرف الذي نشرته وزارة الداخلية إلى أربعة مجالات هي محور التركيز الرئيسي للاستراتيجية الوطنية الرامية إلى التصدي للتحديات الأوسع

29.Khan, Humera. "Why Countering Extremism Fails", Foreign Affairs, 18-February-2017, <<https://www.foreignaffairs.com/articles/united-states/2015-02-18/why-countering-extremism-fails>>, [Accessed 01-August-2017]

30. Ibid

31. Ibid

32. Ibid

33. Ibid

التي يجلبها التطرف:

- مكافحة الأيديولوجية المتطرفة من خلال مواجهة الدعاية المتطرفة وتحديها؛ وتهدف هذه الاستراتيجية إلى ضمان تضييق المساحة التنافس عليها في الفضاء الخارجي، بما في ذلك الإنترنت؛ والهدف من ذلك هو تشجيع إيجاد بديل أفضل مع دعم أولئك الذين يتعرضون لخطر التطرف.
  - بناء شراكة مع كل من يعارض التطرف من خلال الوقوف مع الأفراد والمنظمات المجتمعية التي تعمل على تحدي التطرف وحماية الأفراد عرضة للانجذاب وتوجيههم.
  - كبح المتطرفين من خلال استخدام قوى جديدة وموجهة ومرنة بما فيه الكفاية لتقاوم السلوك المتطرف، التي تتضمن المجتمعات التي يزرع فيها المتطرفين الانقسام ويقوض سيادة القانون.
  - بناء مجتمعات متماسكة من خلال فهم وإدراك سبب عدم ارتباط بعض الأشخاص الذين يعيشون في المملكة المتحدة مع هذا البلد وبقيمه ومعالجة هذه القضايا، وتبني الحكومة "برنامج المجتمعات المحلية المتماسكة" لمساعدة هذه المجتمعات الأكثر عرضة لخطر العزلة<sup>34</sup>.
- وينص التقرير الموثوق على أن الغرض الأساس من هذه الاستراتيجية هو حماية الناس من الأضرار الناجمة عن التطرف، وينص التقرير أيضاً على أنه من أجل تحقيق ذلك، ستدخل الحكومة في شراكة مع كل من يقوم بمنع التطرف، وتهدف الحكومة حيثما كان ممكناً إلى العمل محلياً من أجل العثور على أكثر الأصوات مصداقية بين المجتمعات لضمان أن المشاريع هي الأكثر فاعلية<sup>35</sup>. وفضلاً ذلك، وفي حين أن استراتيجية الحكومة لمكافحة التطرف تركز في المقام الأول على المجتمعات المحلية، فإنها تعترف أيضاً بأهمية الروابط الدولية للتطرف سواء أكان ذلك بسبب تدفق الناس أو المال أو الأفكار، وتقرُّ الحكومة بأن جميع هذه الروابط أصبحت دولية أكثر ووعدت بالتنسيق والتعاون مع الحكومات الأخرى أو الجهات الفاعلة الدولية لجعل الاستجابات فيما يتعلق بالتطرف أكثر شمولية وفاعلية<sup>36</sup>، وتقرُّ الحكومة بأنها في بعض الأحيان قد لا يكون لديها فهم كافٍ حول القضايا المعنية، ومن ثم فإنها تقدم استعراضاً مستقلاً لفهم وتقييم هذه القضايا وتقديم ردٍّ مناسب<sup>37</sup>.

34. "Counter-Extremism Strategy", HM Government, London: Crown Publications, October 2015, p. 17

35. Ibid, p. 17

36. Ibid, p. 18

37. Ibid, p. 19



## مكافحة الأيديولوجية المتطرفة:

لا يوجد نموذج وحيد تجاه تطرف الفرد؛ ومع ذلك - بنحو عام- هناك ثلاثة عناصر موجودة هي: الفرد سريع الانقياد، والمؤثر -عادة متطرف آخر في شكل فرد أو منشور معين-، وغياب عوامل وقائية مثل شبكة داعمة من الأصدقاء والعائلة التي يمكن أن تسحب الأفراد سريعي الانقياد إلى التطرف<sup>38</sup>. وتقرّ الحكومة البريطانية بأن الأيديولوجيات المتطرفة يمكن أن تبرهن أنها محبة للغاية للأفراد لأنها توفر حلولاً مريحة للمشكلات الصعبة أساساً. كما أنها توفر الشعور بالانتماء، والغرض، واحترام الذات وفرصة لإعادة ابتكار الشخصية أو تجديدها، وغالباً ما تغذي الأيديولوجيات المتطرفة سرعة تأثير جمهورها تجاه التطرف والتجنيد، وقد مكّن التطور الحاصل في الاتصالات الحديثة المتطرفين من أن يصبحوا أكثر تطوراً وبراعة في نشر أيديولوجيتهم والعمل بسرعة وتطور غير مرئي في السابق حين استهداف الأفراد<sup>39</sup>. وعلى الرغم من أن العوامل الدقيقة والجهود الرامية للتجنيد تختلف بين المتطرفين الإسلاميين والنازيين الجدد، إذ أن اعتمادهم على تكنولوجيا الاتصال الجديد يتبع أنماطاً مماثلة بنحو ملحوظ، وعلى الرغم من المعارضة الشديدة ضد بعضهما بعضاً، فإنه من المعروف أن هذه الجماعات تتعلم من طرائق بعضهما بعضاً لتطوير أنفسهما.

وتقول وزارة الداخلية إن تحدي انتشار الأيديولوجيات المتطرفة سيتطلب من الحكومة تجاوز المنظمات المتطرفة في عصر الاتصالات السريعة والسيطرة على الروايات المنشورة من أجل تقديم اقتراح بديل ومقنع للأيديولوجية المتطرفة<sup>40</sup>؛ ولتحقيق ذلك، تقترح وزارة الداخلية عدداً من الخطوات<sup>41</sup>:

- الاستمرار في تحدي حجة المتطرفين من خلال كشف وحشية الجماعات المتطرفة باستمرار؛ والفكرة من ذلك هي أنه لا ينبغي أن يكون هناك بيئة يتم ذكر الجماعة المتطرفة فيها.
- مواجهة نقاط الضعف الأساسية وراء الأيديولوجية المتطرفة وكشف أن عروضهم وحلولهم المبسطة مبنية على فروض مزيفة ونشر خدعة أن الحياة "المجيدة" أو "المشرقة" خالدة مع هذه الجماعات.
- التشجيع لبديل إيجابي في إثبات أنه من الممكن تماماً التوفيق بين الهوية الإيمانية والهوية

38. "Counter-Extremism Strategy", HM Government, London: Crown Publications, October 2015, p. 21

39. Ibid, p. 23

40. Ibid, p. 23

41. Ibid, p. 24

الوطنية وأن هذا هو الشيء الذي تقوم به الغالبية الساحقة من الناس كل يوم.

- دعم الشباب سريعي الانقياد والتأثر بالتطرف بما في ذلك مساعدتهم على المشاركة في أنشطة الحياة الحقيقية التي توفر الشعور بالانتماء والفخر والقيمة الذاتية التي يسعون إليها.

ولتحقيق هذه الأهداف، تحتاج حملة مكافحة الأيديولوجية إلى التركيز على نزاع المتطرفين في الفضاء الإلكتروني، وتعزيز المؤسسات من أجل توفير استجابة قوية وقابلة للتكيف، ودعم الأفراد على وجه الخصوص لمواجهة مخاطر التطرف وبناء شراكة مع من يعارضون التطرف<sup>42</sup>؛ وإن إحدى طرق تحقيق ذلك هي حرمان المتطرفين من الوصول إلى المنبر، وذكرت وزارة الداخلية أن الحكومة البريطانية تعمل مع شركات مواقع التواصل الاجتماعي لإزالة المخلفات الإرهابية والمتطرفة المتواجدة. وتقول وزارة الداخلية إن التعاون مع الشركات قد تحسن - كما هو الحال مع الصفحات المتعددة التي تنشر التطرف - المواد والدعاية<sup>43</sup>، فضلاً عن ذلك، أدت الضغوط من الحكومات على شركات مواقع التواصل الاجتماعي - ولاسيما فيس بوك ويوتيوب - إلى مراقبة المواد التي تنشر التطرف وإزالتها<sup>44</sup>. وإلى جانب تلك المواد، ترى الحكومة ضرورة دعم شبكة من المعلقين الموثوقين الذين يرغبون في تحدي المتطرفين وطرح وجهات النظر السائدة عبر الإنترنت، وترى أيضاً ضرورة تدريب جماعات المجتمع المدني لمساعدتهم على الحفاظ على حضورهم المقنع عبر الإنترنت، وتنفيذ برنامج وطني لجعل الشباب أكثر مرونة في التعامل مع مخاطر التطرف عبر الإنترنت، وتزويد المدارس والجامعات والمعلمين بمزيد من الدعم لمعالجة المخاطر التي تطرح عبر الإنترنت، وبناء الوعي في المجتمع المدني والعام؛ لتمكين مستخدمي الإنترنت من الإبلاغ عن المواد التي تنشر التطرف<sup>45</sup>.

وتنوي استراتيجية مكافحة التطرف أيضاً تقوية المؤسسات التي يستهدفها المتطرفون لنشر دعايتهم عبر الإنترنت، وتسلط الاستراتيجية - على وجه الخصوص - الضوء على الجهود التي يبذلها المتطرفون للسيطرة على مؤسسات التعليم وخلق فضاء يمكن فيه للأيديولوجيات المتطرفة أن تقوم بدورها دون وجود من يتحداها، وكان هذا مصدر قلق خاصاً منذ أن برزت مخاوف خطة «حصان طروادة» من قبل المتطرفين الإسلاميين في نظام التعليم لأول مرة في عام ٢٠١٤. ذكرت وزارة الداخلية أنه تم وضع عدد من التعديلات التنظيمية للتعامل مع هذه القضية<sup>46</sup>. غير أن مؤسسات

42. "Counter-Extremism Strategy", HM Government, London: Crown Publications, October 2015, p. 24

43. Ibid, p. 24

44. Ibid, p. 24

45. Ibid, pp. 24-25

46. Ibid, p. 25

التعليم العالي، والجمعيات الخيرية، والسلطات المحلية، ودائرة الصحة الوطنية (NHS)، والمؤسسات الدينية قد وضعت جميعها كأهداف محتملة للتخريب من قبل التطرف<sup>47</sup>، وقد أصدرت وزارة الداخلية توجيهات خاصة نحو مسائل تتعلق بالمؤسسات الدينية، حيث إن غالبية التحديات التي تتعلق بالتطرف والتي نواجهها اليوم تميل إلى أن يكون لديها مكون ديني. وعلى الرغم من أنها عزفت عن «تنظيم الدين»، فإن وزارة الداخلية تعهدت بتحمل الحكومة مسؤولية ضمان أن العاملين في المؤسسات الدينية يخدمون المصالح العامة ويسمحون لجميع الأديان بالتعايش وتحدي التعصب<sup>48</sup>.

### إنشاء شراكة مع كل من يعارض التطرف:

وبالمقارنة مع الاستراتيجية الموضحة في إطار مكافحة الأيديولوجية المتطرفة، فإن استراتيجية بناء شراكة مع جميع المعارضين للتطرف هي أكثر انسيابية، وقد أشارت وزارة الداخلية إلى أنه في جميع أنحاء المملكة المتحدة هناك منظمات وأفراد يقفون في وجه التطرف، ولكن أصواتهم كثيراً ما يطغى عليها أصوات المتطرفين ذات الغالبية الأكبر، سواء أعلى الصعيد الشخصي أم عبر الإنترنت؛ ولذلك، تهدف الحكومة إلى دعم هؤلاء الأفراد والجماعات الذين يتمتعون بالمصداقية والخبرة في مكافحة التطرف وزيادة عدد أصواتهم عند اللزوم، ويجب أن يرافق هذا الدعم والشراكة العمل مع الشركاء والسلطات المحلية للعثور على أكثر الجماعات تأثيراً وذات صلة التي تقوم بأعمال مهمة لحماية المجتمعات وهزيمة التطرف؛ فالاستراتيجية هي مزيج من النهج من أعلى إلى أسفل والنهج من أسفل إلى أعلى<sup>49</sup>.

وقد شددت وزارة الداخلية على أهمية وقف منح المتطرفين التمويل والشرعية والشعبية؛ لذلك تعهدت بوضع سلسلة من الإرشادات لمساعدة الحكومة على إقرار ما إذا كان ينبغي إشراك فرد أو منظمة. وفيما يتعلق بوسائل الإعلام، أقرت وزارة الداخلية بأن المتطرفين يمكنهم أن يبتثروا برامج إعلامية اجتماعية ومثيرة للحصول على نسبة مشاهدة، وأنهم ليس لديهم القدرة على فرض رقابة مباشرة على وسائل الإعلام، وبغض النظر عن ذلك، حث رئيس الوزراء آنذاك ديفيد كاميرون شبكات الإنترنت على ممارسة السلطة التقديرية حينما يتعلق الأمر بإذاعة وجهات النظر المتطرفة واتخاذ خطوات لضمان أن المناقشات تقوم على أساس إيجابي<sup>50</sup>.

47. "Counter-Extremism Strategy", HM Government, London: Crown Publications, October 2015, pp. 24-29

48. Ibid, pp. 28-29

49. Ibid, pp. 30, 31

50. Ibid, p. 32

## عرقلة المتطرفين:

وبإلقاء نظرة سريعة، يمكن ملاحظة أن هذا المجال المحدد من استراتيجية مكافحة التطرف لا فائدة له؛ نظراً لأن الاستراتيجية بكاملها مكرسه نحو عرقلة المتطرفين، وينطبق ذلك في معظم الحالات التي يمكن فيها التعامل مع أولئك الذين يتبنون وجهات النظر المتطرفة، ولا سيما بطريقة غير عنيفة، عبر استخدام طرائق الإنكار والتكذيب المذكورة آنفاً من خلال إنشاء منشورات مضادة. بيد أنه في عدد من الحالات الخطيرة بوجه خاص أصبح التطبيق المباشر للسلطات القانونية ضرورياً للتعامل مع المنسقين والدعاة للتطرف الذين يشكلون أكبر تهديد للآخرين، ويشير هذا المجال المحدد من استراتيجية مكافحة التطرف إلى هذه الوسائل القانونية.

ومارست الحكومة البريطانية - في حدود إمكانياتها - مجموعة من الصلاحيات للمساعدة في تمزيق وحدة الإرهاب. ومع ذلك، هناك عدد من المتطرفين الذين يمكن أن يتسببوا بقدر هائل من الضرر للمجتمع حتى وإن كانوا ما يزالون يعيشون حياةً بعيدةً عن الإجرام، ويستخدم هؤلاء الأفراد تكتيكات مثل التلميح غير المباشر للكراهية ضد جماعة ما، ويترفعون عن مسؤولية ارتكاب أحد أتباعهم أعمالاً إرهابية. فعلى سبيل المثال، تهرب الداعية الإسلامية المتطرفة وقائد جماعة (المهاجرون) المحظورة أنجم شودري من الملاحقة القانونية لسنوات على الرغم من وقوفه وراء دعوة عدد من المنفذين الإرهابيين، وفي محاولة لمواجهة هؤلاء الأفراد، تعهدت الحكومة البريطانية بممارسة القوة لمواجهة الجناة الأكثر نشاطاً ومثابرة<sup>51</sup>.

تستلزم أحد جوانب هذه القوة المستهدفة على عرض القوانين المتعلقة بالهجرة واللجوء والجنسية، وتعهدت الحكومة بمراجعة قوانين الجنسية لتعزيز «السمعة الجيدة» للمهاجرين، وتطلع إلى التنسيق بين مختلف الوكالات؛ لضمان إمكانية تقاسم المعلومات المتعلقة بالخلفية المتطرفة للأفراد عبر الوكالات<sup>52</sup>.

وثمة جانب آخر من هذه السياسة يتمثل في توفير آليات محسنة للإبلاغ عن الجرائم التي تحدث بدافع العرق أو الدين أو نوع الجنس أو التوجه الجنسي للضحية، وتعهدت الحكومة بتوفير وسائل محسنة للأفراد للإبلاغ عن جرائم الكراهية هذه، وذكرت أنها تهدف إلى ابتكار «مشغلات التطرف للمجتمع»؛ لضمان أخذ قضية التطرف المحلي على محمل الجد. وستمكن هذه الآلية الشرطة والسلطات المحلية من إعادة النظر في التطرف، وتنسيق جهودها من أجل المنفعة العامة<sup>53</sup>.

51. "Counter-Extremism Strategy", HM Government, London: Crown Publications, October 2015, p. 33

52. Ibid, p. 33

53. "Counter-Extremism Strategy", HM Government, London: Crown Publications, October 2015, pp. 34-35

وهناك جانب آخر لهذه السياسة وهو الأخذ بتدابير لمكافحة الرسائل الإعلامية المتطرفة من قبل شخصيات تسعى إلى استثمار الخدمات التي يقدمها التلفزيون والإذاعة لتوسيع مداها. ويشير تقرير استراتيجية وزارة الداخلية لمكافحة التطرف إلى أنه بينما يتسم النقاش العام تجاه فضح الخرافات التي هي في صميم الأيديولوجيات المتطرفة، لا ينبغي السماح للمتطرفين بأن يكون لديهم ساحة خالية من خلالها ينشرون دعائهم دون وجود من يتحداهم، ويشير التقرير الموثوق كذلك إلى أن هيئة تنظيم الاتصالات (أوفكوم) تمتلك بالفعل سلطات كبيرة للحد من محتوى المنشورات المتطرفة التي تبث عبر شاشة التلفزيون، وتقدم وزارة الداخلية سلطات جديدة تسمح للجهة التنظيمية بالقطع المؤقت والفوري لخدمات شبكات التلفزيون التي تبث مواد متطرفة غير مقبولة وتقوم بالمقابل الإذاعات بمشاركتها جميعاً<sup>54</sup>، وتجدر الإشارة إلى أن هذه السلطات لن تطبق على القنوات التي تبث عبر الإنترنت ولا تطبق على شبكات التواصل الاجتماعي المذكورة آنفاً مثل يوتوب، أو القنوات التلفزيونية الفضائية التي تبث من بلدان أخرى.

### بناء مجتمعات متماسكة:

ويشير التقرير الموثوق لاستراتيجية مكافحة التطرف إلى أن بريطانيا -الدولة الناجحة ذات الأعراق والأديان المتعددة- رحبت بهذا التنوع وكان أفضل حلاً لها، بيد أنها تعترف بأن عدداً من المجتمعات المهاجرة قد شعرت بانتماء يسير إلى المملكة المتحدة؛ وقد أدى ذلك بدوره إلى عزل هذه المجتمعات عن المجتمع الأوسع وعن التعليم والعمل؛ مما وفر أرضاً خصبة للأيديولوجيات المتطرفة. إن المجتمعات المهاجرة ليست هي الوحيدة التي تتأثر بالتطرف في ظل هذه الظروف. ويمكن للفصل الواضح بين المجتمعات أن يبعث بمشاعر ظلم السياسة القائمة على حماية مصالح المواطنين وتفضيلها على مصالح المهاجرين أيضاً؛ مما يخلق أحاديث من أن الجماع مثل النازيين الجدد يمكن أن تكون قد استفادت منها، وهذا أدى إلى حلقة من الراديكالية المتبادلة عبر المجتمعات. ومن أجل مواجهة هذه الظروف، تعهدت الحكومة البريطانية بالاستجابة لتحديات انفصال المجتمعات وعزلها، والاستفادة من البرامج القائمة مثل خدمة المواطنين الوطنيين التي تهدف إلى إشراك الشباب في مجتمعهم الأوسع، وزيادة نشاطهم وجعلهم مواطنين ذوي مسؤولية، ودورات تعليم اللغة الإنجليزية للمساعدة في كسر الحواجز بين المجتمعات، وفي الوقت نفسه، تعهدت الحكومة أيضاً بالقضاء على الممارسات الضارة مثل الزواج القسري وغيرها<sup>55</sup>.

54. "Counter-Extremism Strategy", HM Government, London: Crown Publications, October 2015, pp. 34-35

55. Ibid, pp. 37-39

## برنامج المنع لاستراتيجية المملكة المتحدة لمكافحة الإرهاب

يتم دعم جزء كبير من استراتيجية مكافحة التطرف في المملكة المتحدة من قبل مسار المنع التابع لبرنامج (المسابقة)، أي استراتيجية البلد لمكافحة الإرهاب. فالمنع واحدٌ من أربعة مسارات من استراتيجية مكافحة الإرهاب في المملكة المتحدة، أما المسارات الأخرى فتسمى (المتابعة والحماية والإعداد)، ويعطي كل مسار من مسارات المسابقة أولوية لجانِب معين من جوانب مكافحة التهديدات الإرهابية، ويشتركون جميعاً بهدف محدد وهو الحد من الإرهاب والحفاظ على ثقة الشعب<sup>٥٦</sup>.

على سبيل المثال، يتضمن المسار الثاني -وهو المتابعة- الاستخبارات وتطبيق القانون والإجراءات العسكرية للوصول إلى الإرهابيين، ووقف عملياتهم الإرهابية وتقديمهم إلى العدالة، ويعدُّ هذا المسار -الذي يشمل تشريعات مكافحة الإرهاب والإصلاحات التنظيمية وعمليات مكافحة الإرهاب- من المجالات الأبرز والأقوم في استراتيجية مكافحة الإرهاب<sup>٥٧</sup>.

أما المسار الثالث وهو (الحماية)، فيتضمن تدابير ترمي إلى حماية الشعب والممتلكات، مثل مراقبة المواقع التي يمكن أن تكون هدفاً للهجمات الإرهابية، وفرض التدابير المناسبة، وتوفير الحماية لمواجهة التهديد الوقائي، ويقتضي هذا المسار أيضاً التركيز الكبير على حماية البنية التحتية الوطنية الحيوية، والخدمات في البلاد وتعزيزها مثل: الاتصالات السلكية واللاسلكية، وإمدادات الطاقة، وشبكات النقل<sup>٥٨</sup>.

ويهدف الإعداد إلى إدارة تأثير الهجوم الإرهابي وغيره من الحوادث بمجرد وقوعها، وينصب التركيز هنا على تزويد خدمات الطوارئ للاستجابة للحالات الطارئة عند وقوع حدث إرهابي، وتحسين القدرة للحفاظ على هذه الخدمات حتى في أثناء مواجهة الهجمات المدمرة للغاية. وقد عقدت الحكومة العزم على تعزيز مسار الإعداد ليس فقط في سياق الهجمات الإرهابية فقط ولكن أيضاً في سياق الهجمات الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية الكبرى، وكذلك في الكوارث الطبيعية<sup>٥٩</sup>.

ويهتم مسار المنع لاستراتيجية المملكة المتحدة لمكافحة الإرهاب أيضاً بالوقاية، ويمنع الراديكالية، و«منع الأفراد من أن ينخرطوا مع الإرهابيين»، ومنع الدعم المتواصل للتطرف العنيف<sup>٦٠</sup>.

56. Foley, Frank, Countering Terrorism In Britain and France, Cambridge: Cambridge University Press, 2016, p. 82

57. Ibid, p. 82

58. Ibid, p. 82

59. Ibid pp. 82-83

60. Ibid, p. 82

وفي مفهومها الأساس الذي صدر عام ٢٠٠٤، كان لدى برنامج المسابقة أهدافاً قومية تركز على الإرهاب الدولي، في هذا السياق غالباً ما يتفوق على مسار المنع المسارات الثلاثة الأخرى، ففي عام ٢٠٠٦ - بعد عام واحد من أول هجوم إرهابي على الأراضي البريطانية من قبل «المتطرفين» الإسلاميين داخل البلاد- تم التعديل على برنامج المسابقة مع التركيز والمعالجة «للمشكلات الهيكلية في المملكة المتحدة وخارجها التي قد تسهم في الراديكالية أو عدم المساواة أو التمييز»؛ ونتيجة لذلك أصبح التركيز حينها على مسار المنع أكثر<sup>٦١</sup>.

وفيما يتعلق بالتركيز على التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة، فقد اختار مؤلف هذا البحث التركيز على مسار المنع، بدلاً من مسار المتابعة، والحماية والإعداد، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى أن الحكومة العراقية لديها خبرة كبيرة في المسائل التي تتعلق بمسار المتابعة والحماية والإعداد. وبسبب أن هنالك مجالاً للتحسين -ويوصي المؤلف بأن على الحكومة العراقية أن تنظر في ما يمكن أن تقدمه هذه البرامج-، وفضلاً عن ذلك فإن منع الناس من الانضمام إلى التطرف هو المجال الذي يبدو أنه يحتاج إلى تطوير كبير في العراق، وفضلاً عن ذلك، فإن مسارات المتابعة والحماية والإعداد تتبع خطوطاً قومية إلى حد ما من التحليل الأمني، في حين أن النهج الذي اتخذه مسار المنع غير قويم للغاية؛ وبالتالي يستحق للبحث في حين يتماشى مع الهدف الرئيس لورقة البحث هذه.

تم إصلاح برنامج المنع بنحو كبير في عام ٢٠١١، بعد انتخاب حزب المحافظين في عهد رئيس الوزراء ديفيد كامبرون. واعتبرت وزارة الداخلية التابعة لحزب المحافظين أن التكرار السابق يعيب مسار المنع، مشيرة إلى أنه يخلط بين تنفيذ سياسة الحكومة لتعزيز التكامل مع سياسة الحكومة لمنع الإرهاب. وفي هذا الصدد، أتهم مسار المنع قبل عام ٢٠١١ بالفشل في التصدي للأيدولوجية المتطرفة في الفترة التي تواجه فيها المملكة المتحدة للتهديدات المتطرفة، وبدلاً من مساعدة أولئك المعرضين لخطر الراديكالية، سمح برنامج المنع قبل عام ٢٠١١ في بعض الأحيان بتمويل المنظمات المتطرفة التي «من المفترض أن يواجهها برنامج المنع». وتم انتقاد برنامج المنع قبل عام ٢٠١١ بسبب فشله في مراقبة المشاريع الفردية التابعة له لتبرير المبالغ المالية الهائلة التي تم إنفاقها في التمويل<sup>٦٢</sup>.

تهدف استراتيجية المنع بعد عام ٢٠١١ إلى معالجة أوجه القصور في النسخة السابقة لعام ٢٠١١، فهي الميزة الأساسية التي تمارس استراتيجية المملكة المتحدة لمكافحة التطرف من خلالها، فضلاً عن الغايات التي يحددها هذا البرنامج التي تتوافق مع الأهداف المذكورة في التقرير الموثوق

61. Foley, Frank, Countering Terrorism In Britain and France, Cambridge: Cambridge University Press, 2016, p. 81, 83

62. «Prevent Strategy», HM Government, London: Crown Publications, July 2011, pp. 1-2

التابع لاستراتيجية مكافحة التطرف وهي:

- الاستجابة للتحدي العقائدي والفكري للإرهاب والتهديد القادم من الدين يروجون له. وتنص وثائق المنع التي نشرتها الحكومة البريطانية على أن الحكومة لن تعمل مع أي منظمة متطرفة «تعارض قيمنا لحقوق الإنسان العالمية والمساواة أمام القانون والديمقراطية والمشاركة الكاملة للمجتمع».
- منع الناس من الانخراط في الإرهاب وضمان حصولهم على المشورة والدعم المناسبين، وتتعهد الحكومة بتحقيق ذلك من خلال إنشاء قناة فضائية تقدم برامج من وكالات متعددة التي تحدد وتقدم الدعم للأشخاص المعرضين لخطر التطرف.
- العمل مع القطاعات والمؤسسات التي توجد فيها مخاطر التطرف التي تحتاج إلى معالجة. وقد أشادت الحكومة بالتقدم المحرز في هذا القطاع نحو الحد من سرعة التأثير في المؤسسات التعليمية والجمعيات الخيرية والمجاميع الدينية وخدمات الصحة الوطنية، لكنها لاحظت أنه ما يزال هناك مجال للتحسين<sup>63</sup>.

وعلى نحو فعال، تمثل استراتيجية المنع التطبيق العملي للاستراتيجيات الموصوفة في تقرير مكافحة التطرف ضد التهديدات المتطرفة التي تواجهها المملكة المتحدة في الوقت الحاضر، وقد وضحت الحكومة البريطانية مسار المنع من أنها تعمل ضد جميع أنواع التهديدات التي تواجهها المملكة المتحدة سواء الإرهابية أو المتطرفة غير العنيفة. ويجدر الإشارة هنا إلى أن التطرف الإسلامي، ولا سيما من قبل جماعات مثل تنظيم القاعدة وداعش يعدان التهديد الأكبر في الوقت الحالي<sup>64</sup>.

### الاستجابة للخطر العقائدي أو الفكري:

وفي إطار استراتيجية المنع، سعت الحكومة البريطانية إلى تحقيق اثنين من الأهداف متمثلة في حرمان المتطرفين من الصعود على المنابر للتعبير عن آرائهم، وتعزيز الأصوات الحقيقية التي تعكس مكانة المملكة المتحدة كمجتمع متعدد الأعراق ومتعدد الأديان. ويعد ظهور تنظيم داعش عام ٢٠١٤ وازدهاره تحدياً كبيراً للحكومة البريطانية؛ بسبب انحراف المجموعة من تقنيات التطرف القائمة على الشبكات إلى مجموعة تنظم شبكة واسعة عبر الإنترنت إلى الجمهور المستهدف. فضلاً عن منع الهجمات التي تبنتها داعش في الداخل، وكلفت الحكومة بمهمة تتمثل بمنع الأفراد من رسم

63. «Prevent Duty Guidance», HM Government, 2015, p. 5

64. Ibid, pp. 6-7



الجماعة بصورة المجتمع المثالي من أجل نقلها الى مناطق الصراع في العراق وسوريا، لأن عودتهم يمكن أن تشكل تهديداً أمنياً كبيراً للمملكة المتحدة. وفي إطار استراتيجية المنع، تم إزالة ٤٦ ألف منشور متطرف وإرهابي من مواقع التواصل الاجتماعي في عام ٢٠١٤ و ٥٥ ألفاً آخرين عام ٢٠١٥.<sup>٦٥</sup>

وفضلاً عن إزالة المنشورات عبر الإنترنت، اتخذت الحكومة البريطانية تدابير للحد من قدرة المجموعات الإرهابية على توسيع نفوذها في العالم الحقيقي من خلال الحد من تحركاتهم؛ وهذا الجزء من القانون محفوف بالمصاعب؛ بسبب الاهتمام الكبير الذي يتبناه الكثير من المتطرفين غير العنيفين ليقوا ضمن الدائرة القانونية بسبب تخوف الحكومات المذكورة من أن يؤخذ عليها دور «شرطة الفكر»، ومع ذلك تم تطبيق عددٍ من السياسات الناجحة ولاسيما في يخص المتطرفين الذين ليسوا من المملكة المتحدة، ولا من مواطني البلاد. وقد سمح القانون لأولئك الذين يثبت تورطهم في «سلوكيات غير مقبولة» -على سبيل المثال- التحدث العلني أمام العامة، أو نشر مواد تحرض على العنف الإرهابي، أو تبرره، أو تمجده، أو تعزز الكراهية التي قد تؤدي إلى العنف بين المجتمعات بمنعهم من دخول المملكة المتحدة عبر إلقاء القبض عليهم في أكثر من ١٣٠ مناسبة منذ دخول القانون حيز التنفيذ<sup>٦٦</sup>، ويمثل نظام السجون قطاعاً آخر يعده الدعاة للتطرف كمنفذ محدود للوصول إلى الأفراد الذين يتأثرون بسرعة بالتطرف. وتظهر الإحصاءات أن العديد من الأفراد المتطرفين لديهم أيضاً تأريخ<sup>٦٧</sup> في الجرائم المصغرة، وأن السجون تعتدُّ بؤرة للتطرف لهؤلاء الأفراد، وعلى هذا النحو، أعلنت الحكومة في عام ٢٠١٦ أن أخطر المتطرفين الإسلاميين سوف يتم إبعاده عن نزل السجون الآخرين ونقله إلى وحدات متخصصة تحت رقابة أمنية مشددة<sup>٦٨</sup>.

ومع إزالة المواد المتطرفة التي عززت النظرة المستقبلية لداعش وتنظيم القاعدة، تم تنفيذ أيضاً عدد من المشاريع لمواجهة هذه النظرة العالمية، وقد اضطلعت معظم هذه المشاريع بوحدة المعلومات والاتصال البحثية المشتركة بين الإدارات (RICU)<sup>٦٩</sup>، وشملت مشاريع مكافحة المنشورات التي

65. "CONTEST: The United Kingdom's Strategy for Countering Terrorism: 2015 Annual Report", Home Office, p. 15

66. "Prevent Strategy", HM Government, London: Crown Publications, July 2011, p. 50

67. Ibid, pp. 20-21

68. «Government Sets Out New Measures To Tackle Extremism in Prisons», Ministry of Justice, 22-August-2016, <<https://www.gov.uk/government/news/government-sets-out-new-measures-to-tackle-extremism-in-prisons>>, [Accessed 07 August 2017]

٦٩. تم إنشاء هذه الوحدة في مكتب الأمن ومكافحة الإرهاب في وزارة الداخلية عام ٢٠٠٧. وفي ذلك الوقت كانت تتألف من ممثلين عن وزارة الداخلية، وإدارة المجتمعات المحلية، والحكم المحلي، ووزارة الخارجية ورابطة الشعوب البريطانية، ويقوم الممثلون بإرسال التقارير إلى وزراء الأقسام الثلاثة. وتتمثل مهمتها في تنسيق الاتصالات الحكومية بشأن التهديد الإرهابي والاستجابة لها، والمواجهة المرنة نحو الفكر الإرهابي ومطالبات الجماعات الإرهابية.

تتعارض مع فكرة وجود معركة بين الغرب والإسلام، وسعت برامج مكافحة المنشورات التي ترعاها وحدة المعلومات والاتصال البحثية أيضاً إلى زيادة أصوات المعارضين على ضحايا الإرهاب الإسلامي (ولاسيما المسلمين)، فضلاً عن تسليط الضوء على المواقف التي قام بها الناس من مختلف الاتجاهات الدينية معاً ضد قوى التطرف<sup>70</sup>، ومع ذلك وعلى الرغم من المشاريع القوية والمؤثرة مثل هذه البرامج التي تتجه نحو تشويه سمعة المتطرفين، لوحظ أن تنفيذ المشاريع المحددة كان بطيئاً، وعلى وجه الخصوص، فإن عدداً من مشاريع مكافحة المنشورات التي تهدف إلى تشجيع الأصوات الحقيقية والصادقة من العالم الإسلامي، والتي أوصت بها في وقت مبكر من عام ٢٠١١، لم تصبح نشطة حتى عام ٢٠١٥ حينما أصبحت الحاجة إلى مواجهة منشورات تنظيم داعش مصدر خوف، والواقع أن الحكومة نفسها تشير إلى أن بعض المشاريع التي نفذتها (RICU) عانت من "عدم الدقة فيما يتعلق بالجمهور المستهدف"، وأن الأصوات التي تروج لها لا تصل إلى الجهات المقصودة<sup>71</sup>.

### حماية الأفراد سريع الانجراف للتطرف:

يشير التقرير الموثوق لاستراتيجية المنع إلى أنه في عدد من الحالات التي قام فيها الأفراد بشن هجمات إرهابية أو حاولوا القيام بذلك، أبدوا عدداً من العلامات التي ينبغي الاعتراف بها كعلامات تحذيرية، وكان هؤلاء الأفراد كثيراً ما أعربوا عن آرائهم المتطرفة، وطرحوا أسئلة تحقيقية تتعلق بالأمن، بل ناقشوا الإرهاب علناً مع عدد من الشركاء، واستناداً إلى هذه الحوادث، تدعي وزارة الداخلية أن هناك مجالاً ومساحة للتدخل الإيجابي في العملية الراديكالية قبل أن يتطلب الأمر اللجوء إلى تنفيذ القانون؛ وبهذا المعنى، يقارن التقرير الموثوق لاستراتيجية المنع هذا الجانب الخاص من السياسة بأشكال منع أخرى للجريمة<sup>72</sup>.

ويرتكز هذا المجال من المنع إلى فرضية تحديد الأفراد الذين يتم ضمهم إلى التطرف والتجنيد ومن ثم تقديم الدعم لهم؛ والغرض من هذا الدعم هو ثنيهم عن الانخراط وعن دعم الأنشطة التي يقوم بها الإرهاب، ويوصف هذا الدعم أحياناً بـ «de-radicalisation» وهي بمعنى إصلاح التطرف أي تشجيع الذين يمتلكون أيديولوجيات متطرفة ودينية وسياسية متطرفة على تبني آراء أكثر اعتدالاً، وهو مصطلح يستخدم أحياناً للإشارة إلى التغيير المعرفي أو السلوكي. وفي سياق المنع، يتم السعي إلى كلا النتيجتين؛ والهدف الرئيس من هذا المجال هو السعي إلى إبعاد الناس عن التأثير

70. «Prevent Strategy», HM Government, London: Crown Publications, July 2011, pp. 47-49

71. Ibid, pp. 50-51

72. Ibid, pp. 55-56

بالجماعات الإرهابية، أو الاتصال بهم، أو التعاطف معهم، وإلى مواجهة أي دعم قادم منهم<sup>73</sup>.

جزءاً من تحديد الفرد كعامل خطر هو معرفة ماهية عوامل الخطر؛ وتحقيقاً لهذه الغاية، شرعت الحكومة البريطانية في حملة لتثقيف أفراد الشرطة المحلية، والحكومة، والمعلمين، وأعضاء هيئة التدريس، والعاملين في مجال الخدمات الصحية، والسلطات الدينية، وموظفي السجون، وأعضاء المجتمع المدني، والشخصيات العامة الأخرى لمساعدتهم في تحديد مؤشرات التطرف؛ وبعد ذلك، تم تعيين عدد من أفراد الشرطة المحلية أو الحكومة المحلية، كمنسقين لبرنامج القناة وهو برنامج متعدد الوكالات يهدف إلى تقديم الدعم للأفراد الذين يظهرون أولى علامات التطرف. ومن ثم سيكون للمنسق سلطة إحالة الفرد إلى برنامج القناة<sup>74</sup>. وتوصف القناة بأنها مناسبة لأي شخص معرض لسرعة الانقياد للإرهاب، وتركز على ضمان حصول الأطفال والبالغين سريع التأثير من أي دين أو عرق أو خلفية على الدعم قبل استغلال مواطنيهم من قبل أولئك الذين يشجعونهم نحو القيام بعمل إرهابي، ومن ثم يصبحون متورطين في عمل إجرامي وإرهابي<sup>75</sup>، ويتم تشجيع منسقي القناة من خلال الحفاظ على روابط وشبكات فعالة لضمان استجابة المجتمع بمصدقية.

وبمجرد إحالة الفرد المعرض للخطر إلى القناة، يهدف البرنامج إلى تقييم طبيعة هذا الخطر ومدى تأثيره، ووضع خطة الدعم الأنسب للفرد، ومن ثم يجتمع أعضاء السلطة المحلية لتقييم ما إذا كانت الإحالة مناسبة. وفي حين رأوا أن الإحالة مناسبة يجمع أعضاء الفريق معلومات تتعلق بظروف الفرد لتحديد ما إذا كان الفرد مرتبطاً بجماعة أو قضية أو أفكار عقائدية، أو ما إذا كان الفرد يعتزم إحداث ضرر ما؛ وما إذا كان الفرد قادراً على إحداث الضرر<sup>76</sup>، ويجب على أعضاء الفريق استنتاج أن الفرد معرض لخطر الانضمام إلى الإرهاب، وإن على الحكومة أن توصي باتخاذ سلسلة من الإجراءات تبتدئ بوضع خطة دعم لإجراء مزيد من التقييمات<sup>77</sup>. ويقدم التقرير الصادر من برنامج القناة المشورة لعدد من برامج الدعم مثل التوجيه والتدريب على المهارات الحياتية ودورة إدارة الغضب والتواصل المعرفي والسلوكي، والسعي البناء، والمهارات التعليمية، والاتصال الوظيفي، والتواصل للدعم الأسري، والتواصل للتوعية الصحية، والتواصل لدعم الإسكان، والتواصل لنشر التوعية في قضايا المخدرات والكحول. ويمكن أيضاً تقديم دعم أيديولوجي إضافي إذا تم الحصول

73. «Prevent Strategy», HM Government, London: Crown Publications, July 2011, p.56

74. Ibid, pp. 57-58

75. «Channel Duty Guidance: Protecting Vulnerable Individuals From Being Drawn Into Terrorism», HM Government, London: Crown Publishing, 2015, p. 5

76. Ibid, p. 11

77. Ibid, p. 16

على موافقة من قبل وزارة الداخلية<sup>٧٨</sup>.

وتقر وزارة الداخلية بأنه مثل العديد من الجوانب الأخرى لبرنامج المنع ما بعد عام ٢٠١١، توظف القناة نهجاً غير تقليدي وجديداً نسبياً وغير مثبت، وقد شددت وزارة الداخلية على ضرورة أن يتم تسخير القناة بطريقة مناسبة؛ لتجنب الإحالات غير الضرورية على الآراء السياسية المشروعة أو سوء الفهم اليسير، محذرةً من أن سوء تطبيق البرنامج يمكن أن يؤدي إلى فقدان ثقة الشعب، وحسن النية التي يحتاج إليها للعمل على نحو فعال<sup>٧٩</sup>.

### العمل مع مؤسسات خاضعة لمخاطر متزايدة:

تذكر وزارة الداخلية أن التطرف في المملكة المتحدة يحدث في الأماكن التي تكثر فيها الأفكار العقائدية الإرهابية، وأولئك الذين يروجون لهذه الأفكار. وبما أن العديد من هذه الأماكن تقع إما تحت مسؤولية الحكومة مباشرة وإما تنظمها الحكومة بطريقة أخرى - حتى لو كانت مستقلة نسبياً- فإن ضمان عدم تقويض المتطرفين لهذه المؤسسات أصبح من القضايا الرئيسية لبرنامج المنع، وقد تم تحديد قطاعات مثل التعليم، والدين، والصحة، والعدالة الجنائية، والجمعيات الخيرية على وجه التحديد كمناطق ذات أولوية معرضة للخطر<sup>٨٠</sup>، فكل هذه المؤسسات تقدم للمتطرفين أرضية خصبة لممارسة التطرف إما بسبب أن الأفراد يكونون في مرحلة التأسيس - كما هو الحال مع المؤسسات التعليمية- ويتحدون البيئات الصعبة والضغط الشديد - كما هو الحال في السجون-، وإما يعيشون وسط بيئة تؤثر عليهم ذهنياً أو جسدياً أو روحانياً - كما هو الحال مع المستشفيات والمؤسسات الدينية-، فضلاً عن ذلك، كشف التحقيق في أنشطة المتطرفين في هذه القطاعات عن بعض الهفوات التنظيمية التي يمكن أن تسمح للمتطرفين في أن تكون لديهم مساحة للعمل كسلطات مشروعة؛ مما يثير المخاوف من سيناريو «حصان طروادة» الذي يندمج فيه المتطرفون تدريجياً في المؤسسات بهدف تخريبها من الداخل دون إستثناء<sup>٨١</sup>.

وفي حين أن التحقيقات اللاحقة لم تكشف عن وجود حالة «حصان طروادة» المنظمة ليتم عرضها، فقد تم العثور على أدلة لأشخاص لديهم آراء متطرفة يمتلكون مناصب في عدد من المؤسسات في النظام التعليمي على وجه الخصوص، ولوحظ أن المتطرفين الإسلاميين حاولوا تجنيد

78. «Channel Duty Guidance: Protecting Vulnerable Individuals From Being Drawn Into Terrorism», HM Government, London: Crown Publishing, 2015, p. 17

79. «Prevent Strategy», HM Government, London: Crown Publications, July 2011, pp. 56-57

80. Ibid, pp. 63

81. Ibid, pp. 63-64

المتعاطفين معهم في مراكز التعليم العالي مثل الجامعات التي تضم عدداً كبيراً من الطلبة الذين يعتقدون الدين الإسلامي، وغالباً ما ينضمون إلى المجتمعات الإسلامية ويحددون مواقفهم في إطار مناقشة سياسية مشروعة<sup>82</sup>، وفي الوقت نفسه، تبين أن السجلات المالية لعدد من الجمعيات الخيرية تحتوي على هفوات حيث يمكن أن يتم تحويل الأموال التي تجمعها عن علم أو دون علم إلى منظمات متطرفة داخل أو خارج المملكة المتحدة، وقد استهدفت المؤسسات الدينية على وجه الخصوص المتطرفين الإسلاميين بسبب الأسس الدينية لعقائدهم، فضلاً عن الدور الفريد الذي يقومون به نحو تشويه سمعة هذه العقائد<sup>83</sup>. وقد سعى الأفراد الذين ألقى القبض عليهم بتهمة قيامهم بجرائم إرهابية إلى تمييز الأفراد سريعوا الإنقياد في السجن الذين قاموا بجرائم مصغرة والعمل على جعلهم متطرفين وحينما يتم إطلاق سراحهم يصبحون متطرفين تماماً<sup>84</sup>.

سعت الحكومة البريطانية إلى مواجهة تأثير المتطرفين الإسلاميين على المؤسسات البريطانية من خلال اتباع نهج متعدد الجوانب، وفضلاً عن زيادة تنظيم هذه المؤسسات (ولاسيما حينما يتبين أن التنظيم والتفتيش عانا من هفوات وزلات جديدة)، نفذت الحكومة تدابير لوقف المتطرفين المسؤولين عن التطرف وعزلهم (كما هو الحال في السجن). وفي الوقت نفسه، تلقى أعضاء المؤسسات وموظفوها تدريباً لا يقتصر على التعرف على المتطرفين فقط بل أيضاً على تحديد أولئك سريعوا الانقياد للتطرف، بما في ذلك هذه المؤسسات في إطار برنامج إحالة القناة، وقد اعترفت الحكومة بأن هناك حاجة إلى نهج مختلف للمؤسسات في مختلف القطاعات؛ وبناءً على ذلك، أعدت توجيهات مسار المنع المحددة لكل قطاع بإدخال الرموز التكنوقراطية إلى القطاعات المعنية من أجل تحقيق أقصى قدر ممكن من التأثير<sup>85</sup>.

### المخاوف المرتبطة ببرنامج المنع وأ نموذج مكافحة التطرف ككل في المملكة المتحدة

وعلى النحو المذكور آنفاً، فإن نهج المملكة المتحدة إزاء استراتيجية مكافحة التطرف قد أشاد بها عدد من خبراء مكافحة التطرف، وأشار الخبراء -الذين أشادوا بمسار المنع والقناة- إلى مزيج من السياسات من أعلى إلى أسفل ومن أسفل إلى أعلى، جنباً إلى جنب مع وجود نهج يركز على المجتمع لمواجهة التطرف من شأنه أن يساعد في البرامج التي أصبحت شرعية أكثر وتغطي مساحة أكبر، وبشكل عام، عدت استراتيجية مكافحة التطرف البريطانية وبرامج المنع والقناة

82. «Prevent Strategy», HM Government, London: Crown Publications, July 2011, p.73

83. Ibid, pp. 80-81

84. Ibid, pp 86-87

85. Ibid, pp. 65-93

المرتبطة بها بمنزلة ابتكار خارج عن العادة كي يشارك المجتمع ضد التطرف الإسلامي، غير أنه من الضروري، فهم التحديات التي تواجهها استراتيجية المملكة المتحدة لمكافحة التطرف وتحديد أوجه القصور فيها من أجل جعل التطبيق في أجزاء أخرى من العالم أكثر فاعلية، وفي بلد مثل العراق حيث ما تزال نسبة التوترات مرتفعة، فإن الأخطاء يمكن أن يكون لها آثار ضارة نحو إعادة الإعمار والمصالحة.

وعلى وجه الخصوص في السنوات الأخيرة، تلقت هذه البرامج -فضلاً عن الاستراتيجية واسعة النطاق- انتقادات بشأن عدد من القضايا من قبل النقاد الذين افترضوا أن البرامج لم تكن فعالة بقدر ما يمكن أن تكون عليه في أحسن الأحوال ونتائج عكسية في أسوأ الأحوال.

### المخاوف المتعلقة بالرقابة

وينبع النقد الأول والأهم من الاستراتيجية حول الصعوبة الواضحة للحكومة في تحديد ما يشكله «التطرف»، و«التطرف غير العنيف»، و«القيم البريطانية». وتعود جذور القضايا إلى عام ٢٠١٥، حينما ذكر رئيس الوزراء آنذاك ديفيد كاميرون أولاً التطرف غير العنيف باعتباره تهديداً أمنياً مباشراً وسعى إلى حظره؛ فجاءت تصريحات كاميرون بالتزامن مع عدد من التطورات التي حدثت في المملكة المتحدة في ذلك الوقت، حينما بلغت المخاوف المتعلقة بالتهديد من قبل تنظيم داعش أوجهاً. وأعطى كاميرون الهيئات العامة في المملكة المتحدة مجموعة من الصلاحيات الجديدة لتقييد المحتوى الذي يعده متطرفاً ولكن أيضاً وضعهم تحت الضغط للامتثال لبرنامج المنع. وادعى النقاد أن هذا النهج الجديد أدى إلى تركيز المؤسسات الحكومية اهتمامها نحو استهداف المتورطين في الإرهاب بدلاً من استهداف -حسب ما ذكر كاميرون- الذين يتفاوضون عنها بحدوء<sup>٨٦</sup>. أما الجهود اللاحقة التي بذلتها خليفة كاميرون ووزير الداخلية السابق تيريزا ماي لمواصلة الحد من الحقوق المدنية باسم الأمن -حتى مع بقاء تعريفات القيم البريطانية والتطرف غير العنيف غامضة- فقد أثارت المزيد من المخاوف بشأن وضع الحريات المدنية في المملكة المتحدة. وقد لاحظ النقاد في الواقع أن عزل الخطاب السياسي يشكل سابقة خطيرة لحرية التعبير في المستقبل<sup>٨٧</sup>. ويمكن تطبيق أهمية هذه المخاوف بشأن عزل الخطاب السياسي بسهولة على العراق حيث تم تأكيد العديد من

86. Kazmi, Zaheer. "The United Kingdom's Anti-Extremism Policy", Foreign Affairs, 05-August-2015, <<https://www.foreignaffairs.com/articles/united-kingdom/2015-08-05/united-kingdoms-extreme-anti-extremism-policy>>, [Accessed 07-August-2017]

87. Kazmi, Zaheer, "British Counterterrorism After the Election", Foreign Affairs, 22-July-2017, <<https://www.foreignaffairs.com/articles/united-kingdom/2017-06-22/british-counterterrorism-after-election>>, [Accessed 07-August-2017]

الخطابات المختلفة على نحو مماثل على مر السنين، وفي الآونة الأخيرة استطاع تنظيم داعش أن يستأنف مفاهيم التهميش للسنة من خلال المناقشات التي جرت حول اجتثاث البعث، وكيف تم استخدام الاتهامات ضد البعثيين كوسيلة لمنع عدد من السياسيين من الترشح للانتخابات؛ فالأفعال الحقيقية أو المتصورة تتجسد في الكتابات التي تتناول موضع التهميش للسنة في العراق؛ مما يتيح للمجاميع المتطرفة من إيجاد أرضية خصبة لممارسة التطرف في المستقبل.

وهناك انتقاد مختلف ولكنه ذو علاقة بالموضوع يطرح مسألة المصادقية وما إذا كان منع المنابر للمتطرفين غير العنيفين أو إدانتهم لخطبهم يشوه القيم الغربية التي تدعي قوانين مكافحة التطرف حمايتها. ويشير سيمون كوتي -وهو زميل بارز في مشروع الحرية- إلى أن اللجوء إلى تقييد حرية التعبير على أساس مكافحة التطرف غير العنيف لا يسلط فقط الضوء على النفاق المحتوم بين الدول الغربية التي تضع نفسها فوق مثل هذه الممارسات التي هي بطريقة أو بأخرى تُعدُّ استبدادية، ولكنها تشير إلى أن الأيديولوجيين الغربيين لم يتمكنوا من توفير قوة أيديولوجية تضاهي قوى التطرف، ويقدم كوتي مثلاً وهو الداعية البريطانية المتطرفة أنجم شودري الذي اعتقل لدعوته إلى «تنظيم إرهابي محظور» في شكل تنظيم داعش، ويشير إلى أن اعتقاله قد زاد أتباعه شغفاً به بدلاً من تركه ليكون سخريه وخزياً مثله كمثل «المهرج الذي يتعرض لنظرات سخرية وبغض»<sup>88</sup>. وسواء أكان كوتي على صواب في هذه المسألة أم لا، فإن الأسئلة التي يثيرها مهمة فيما يتعلق بالحاجة إلى الحفاظ على كتابات وروايات قوية ضد التطرف، فضلاً عن استجابة السلطات القانونية ذات الصلة حين الحاجة إليها. وفضلاً عن ذلك، فإن تشويه سمعة الدعاة المتطرفين بدلاً من سجنهم يخلق حماية إضافية ضد التطرف في السجون؛ وبالنظر إلى أن التطرف في السجون كان قضية مستمرة في العراق؛ قبل ظهور تنظيم داعش، فيبدو أن هناك نهجاً بديلاً مناسباً.

### المخاوف المتعلقة بالفشل العملي في وقف المتطرفين

لقد تعرضت عدد من الجوانب العملية للاستراتيجية البريطانية لمكافحة التطرف للنقد. ترتبط العديد من هذه الانتقادات نحو عدم القدرة على تحديد هوية الأفراد الذين يشكلون خطراً على الحكومة البريطانية والشعب، فضلاً عن البيروقراطية المشتركة بين الإدارات التي أصبحت تدرك الشكوك المحتملة، ويستشهد النقاد بأمثلة كمثل (خالد مسعود) الذي هاجم جسر وستمنستر في

88.Cottee, Simon. "Anjem Choudary and the Criminalisation of Dissent", Foreign Policy Magazine, 19-August-2018, <foreignpolicy.com/2016/08/19/anjem-choudary-and-the-criminalization-of-dissent-britain-isis/>, [Accessed 08-August-2017]

آذار من عام ٢٠١٧ (وسلمان عابدي) الذي فجر نفسه في حفلة موسيقية في مانسستر في ٢٢ من شهر أيار، وكان هذان الرجلان معروفين لمسؤولي المخابرات البريطانية، ولكن كلاً منهما تم تصنيفهما على أنهما من ضمن الأولويات الضعيفة. وبالمثل، فمن بين ٨٥٠ مواطناً بريطانياً كانوا قد سافروا إلى العراق وسوريا للقتال مع تنظيم داعش، لم يكن عدد منهم معروفاً لدى وكالات الاستخبارات فحسب، بل إن بعضهم، مثل (سيدهاردا دهار)، قد صودرت جوازات سفرهم خوفاً من أن يقوموا بأعمال إجرامية في أثناء الرحلات الطيرانية، وعلى الرغم من هذه التدابير (والبقاء تحت قيد التحقيق)، غادر دهار المملكة المتحدة مع عائلته لإدارة أمور انضمامه إلى داعش، وبعد ذلك شتم دهار من الإجراءات الأمنية حيث استطاع السفر بسهولة ومغادرة المملكة المتحدة<sup>٨٩</sup>. وعلى وفق ما ذكره النقاد، فإن كل هذه الحوادث تسلط الضوء على أن الأجهزة الأمنية في المملكة المتحدة تعاني من انعدام التنسيق والجد في العمل، وهم يؤكدون أن جهاز الاستخبارات البريطاني يركز فقط على الأخطار الفورية؛ مما يسمح للتهديدات الثانوية مثل مسعود وعابدي بأن تتحقق من دون دراية<sup>٩٠</sup>. ويشير منتقدو الاستراتيجية أيضاً إلى أن الإطار المتنامي الذي يتسم به برنامج المنع قد جعل تحديد التهديدات وتحديد أولوياتها أكثر صعوبة، ولاحظوا أن ذلك قد تفاقم بسبب قوة الشرطة الخاضعة للانشقاق إثر استخدام القسوة عليها<sup>٩١</sup>، وفي نهاية المطاف، يجادلون بأن المشكلة في استراتيجية مكافحة التطرف البريطانية واستراتيجية مكافحة الإرهاب تتبع من الافتقار إلى التنسيق الفعال بين الشرطة والتعاون بين الوكالات، وفي غياب هذه الخطوات العملية نحو حفظ النظام، فإن توفير أي قوانين وتشريعات تمنح الأجهزة الأمنية مزيداً من الصلاحيات أصبحت بلا معنى، وهذه مسألة ذات أهمية خاصة ينبغي النظر فيها في العراق، حيث أدى التنافس المشترك بين القوى بين مختلف الأجهزة الأمنية للحكومة العراقية (مثل الشرطة الاتحادية والجيش العراقي) إلى ضعف الاتصال والتنسيق.

وقد تمت الإشارة إلى مشكلة مماثلة فيما يتعلق بنهج الحكومة في التصدي لمحتوى المنشورات المتطرفة عبر الإنترنت، وتطرقت وزارة الداخلية، في التقرير الموثوق لاستراتيجية مكافحة التطرف،

89.«Radicalisation: The Counter-Narrative and Identifying the Tipping Point», House of Commons and the Home Affairs Committee, 19-July-2016, p. 25

90.Simcox, Robin. «British Counterterrorism Policy After Westminster», 28-March-2017, <<https://www.foreignaffairs.com/articles/united-kingdom/2017-03-28/british-counterterrorism-policy-after-westminster>>, [Accessed 08-August-2017]

91. Kazmi, Zaheer, «British Counterterrorism After the Election», Foreign Affairs, 22-July-2017, <<https://www.foreignaffairs.com/articles/united-kingdom/2017-06-22/british-counterterrorism-after-election>>, [Accessed 07-August-2017]



إلى التفاؤل بشأن التعاون المتنامي بين الحكومة البريطانية وشركات التواصل الاجتماعي الكبرى مثل فيسبوك ويوتيوب، وقد أشادت الحكومة بالمساعدة التي قدمتها هذه الشركات في إزالة كمية هائلة من المنشورات المتطرفة؛ وهذا أمر جدير بالثناء حقاً. ومع ذلك، فإن الحاجة إلى تفويض مثل هذه المهام إلى الشركات الخاصة (التي لديها حقوق الملكية للمنشورات من الناحية الفنية على هذه المواقع) يجلب لها مشكلات، وعلى الرغم من التزامها بمكافحة التطرف لأسباب يمكن فهمها، فإن العديد من شركات التواصل الاجتماعي لها دوافعها الخاصة المتباينة في شكل الربح وخفض التكاليف والاحتفاظ بالمشاركة الفاعلة للمستخدم، فكل هذه الدوافع تتعارض مع مهمة توفير الاعتدال الفاعل وإزالة المنشورات المتطرفة وحظر المستخدمين، حتى لو تم عددهم من قبل الحكومات؛ ونتيجة لذلك، أصبحت العديد من هذه الشركات متخوفة أكثر فيما يتعلق بالتزامها بالأوامر التي أقرتها الحكومات بدلاً من تخوفها على أرواح الشعوب، وقد عانى الفيسبوك، على وجه الخصوص من الاعتماد المفرط على نظام الخوارزميات بدلاً من برنامج المراقبة الفاعل كإجراء لخفض التكاليف. وقد أسفرت محاولات نقل المسؤولية عن طريق توجيه المستخدمين للإبلاغ عن محتوى المنشورات المتطرفة التي ينشرها المتطرفون والمتعصبون الذين يهاجمون الصفحات المشروعة وغير المتطرفة من خلال الإبلاغ الجماعي عن تلك الصفحات، ومن الأمثلة البارزة على ذلك حينما تم حظر صفحة الفيسبوك التي ينتمي إليها الملحدون العرب بسبب المستخدمين المتعصبين الذين أشاروا إلى الصفحة كونها متطرفة<sup>92</sup>، ونرى الشيء نفسه يتكرر عبر اليوتيوب، إذ أدى الاعتماد المفرط على الخوارزميات وبرنامج مراقبة المجتمع كإجراء لخفض التكاليف إلى تعرض القنوات المعلوماتية مثل شبكات المثليين أو قنوات النقاش السياسي المشروع إلى الرقابة<sup>93</sup>، وفي الحالات التي يكون فيها برنامج المراقبة الفاعل متضمناً، ويتم أمر المراقبون -الذين غالباً ما يكون عددهم قليلاً ويتعرضون للإرهاق المستمر- بتوجيهات متناقضة سمحت للمنشورات ذات المحتوى المتطرف بأن تستمر من دون مراقبة طالما كانت مؤطرة بطريقة معينة<sup>94</sup>، وبنحو عام، انتقد عدد من المراقبين -من بينهم لجنة اختيار الشؤون الداخلية- شركات التواصل الاجتماعي كونها «بعيدة وبحجل» عن مواجهة المنشورات ذات المحتوى المتطرف، مشيرين إلى حالات محددة لم يتم فيها إزالة

92. «Abusing Facebook notifications to block atheist views in the Arab language», Humanrights. CH, 22-June-2016, <<https://www.humanrights.ch/en/standards/international/campaigns/abusing-facebook-notifications-block-atheist-views-arab-language>>, [Accessed 04-August-2017]

93. Ellis, Emma Grey. "Silly Youtube, Don't You Know Making the Internet Nicer is Impossible?", Wired Magazine, 22-March-2017, <<https://www.wired.com/2017/03/youtube-restricted-mode-fiasco/>>, [Accessed 04-August-2017]

94. «Leaks «expose peculiar Facebook moderation policy»», BBC, 22-May-2017, <[www.bbc.co.uk/news/technology-39997579](http://www.bbc.co.uk/news/technology-39997579)>, [Accessed 04-August-2017]

المضامين المتطرفة التي تنتمي إلى الإسلاميين والنازيين الجدد على حد سواء على أساس أنها «لم تنتهك سياسة السلوك الذي يبث الكراهية» أو «لم تتجاوز حدودها في نشر الخطابات التي تحث على الكراهية»<sup>95</sup>. إن أي حكومة تتعامل مع الشركات الخاصة لمواجهة أو تصفية المضامين المتطرفة ستحتاج إلى الاعتراف بأن مصالح هذه الشركات غالباً ما ستختلف عن ما تحتاجه الحكومة منهم للقيام به، مما أدى إلى إجراءات غير كاملة التي من الممكن أن تكون غير فاعلة (إذا كانت مشتتة) في أحسن الأحوال وغير منتجة في أسوأ الأحوال.

### المخاوف المتعلقة بمسار المنع الذي يُنظر إليه مستهدفاً للمسلمين بنحوٍ غير مناسب

ولعل أكبر الانتقادات الموجهة ضد الاستراتيجية البريطانية لمكافحة التطرف وأشدّها، وبالتحديد (برنامج المنع) يأتي من المجتمع الإسلامي في المملكة المتحدة الذين يقولون إن تطبيق البرامج كان له عدد من الآثار الضارة على مجتمعاتهم.

وتتعلق المخاوف الرئيسية المحيطة بمسار المنع حول مسألة التطرف الإسلامي الذي يعدُّ التهديد الأساس المتطرف الذي تواجهه المملكة المتحدة؛ ونظراً للمخاطر العديدة من قبل الجماعات الإسلامية المتطرفة مثل تنظيم القاعدة وداعش، فإن المخاوف المرتبطة بذلك معقولة ومنطقية، ومع ذلك، يقول النقاد إن تطبيق السياسة وإن الضغط الشديد الذي تتعرضه المؤسسات نحو الإبلاغ عن أي شيء معتاد والجهل العام لغير المسلمين فيما يتعلق بالمسلمين قد أسفرت جميعاً عن «جو من الخوف» الذي يضع المسلمين في دائرة اهتمام الجميع من أجل السلوك الاعتيادي، ومنذ إصلاح برنامج المنع في عام ٢٠١١، انتعشت التقارير عن الإحالات على أنماط السلوك التي تبدو غير ضارة بإطراد، وفي المدارس على وجه الخصوص، أفاد الطلبة المسلمون بأنهم أحيوا إلى برنامج القناة على إثر أسئلة شرعية في الصف، فضلاً عن حالة واحدة أحيل فيها طالب إلى القناة بعد أن طلب منه المعلم مشاركة رأيه بشأن الحرب الأهلية السورية<sup>96</sup>. وفي حالة أخرى، أحيل طالب مسلم إلى برنامج القناة بعد أن طرح عليه سؤال بشأن الانشطار النووي، وبالمقابل لم تحدث أي إحالة

95. «Social media giants «shamefully far» from tackling illegal content», BBC, 01-May-2017, <www.bbc.co.uk/news/technology-39744016>, [Accessed 04-August-2017]

96. Khaleeli, Homa. «‘You worry they could take your kids’: is the Prevent strategy demonising Muslim schoolchildren?», The Guardian, 23-September-2015, <https://www.theguardian.com/uk-news/2015/sep/23/prevent-counter-terrorism-strategy-schools-demonising-muslim-children>, [Accessed 08-August-2017]

أخرى حينما طلب من طالب آخر غير مسلم السؤال نفسه<sup>97</sup>. وعلى الرغم من أن وزارة الداخلية قد اعترفت بأنه ليس كل الإحالات التي يقوم بها برنامج القناة تستحق ذلك، وكان التصور بين المسلمين أن برنامج المنع يستهدف المسلمين لأنماط من السلوك لا يستهدف بها غير المسلم. وقد ذكر المعلمون بدورهم أن الضغط المتزايد من جانب الحكومة على تطبيق إرشادات المنع لأجل النظام التعليمي قد أدّى إلى بيئة يشعر فيها المعلمون بالقلق الشديد إزاء إجراء مناقشات حول موضوعات صعبة بسبب الخوف من الإبلاغ عنهم<sup>98</sup>.

هذه المخاوف بدورها تؤدي إلى فقدان الثقة للمسلمين تجاه الحكومة، حيث ينظر إلى هذه البرامج على أنها مصممة للتجسس على المسلمين بطريقة تجر الأصدقاء والجيران على الإبلاغ عن بعضهم بعضاً، ويدعي الناشطون أن هذا الهجوم من قبل هذه البيئة يؤدي ليس إلى أن يصبحوا الناس أقل استعداداً للتحدث إلى السلطات؛ مما يعيق جهود مكافحة التطرف، ويمكن لبيئة الخوف نفسها أن تؤدي إلى توجه الأفراد نحو التطرف بسبب المتطرفين الذين يستغلون مثل هذه المظالم<sup>99</sup>. وقد اعترض عدد من الشخصيات بما فيهم (كالسون بشير)، وهو ناشط ومؤيد لبرنامج المنع، على هذه المزاعم مشيراً إلى أنه على الرغم من تركيزها غير المناسب على المسلمين، فإن البرامج قد فعلت ما هو جيد من خلال تقديم المشورة للأفراد سريعي التأثير ومنعهم من التوجه نحو التطرف<sup>100</sup>، وكرر كالسون أسلوب تفكير وزارة الداخلية من أن الكثير من المخاوف المتعلقة ببرنامج المنع ودورها كما حدث مع مشروع قانون «snooper's charter» بسبب عدم الفهم الصحيح للوسائل والغرض من البرنامج، وعلى الصعيد الداخلي، لاحظت وزارة الداخلية نفسها أن برنامج المنع أصبح ساماً للعلامة التجارية<sup>101</sup>.

97. Khaleeli, Homa. “‘You worry they could take your kids’: is the Prevent strategy demonising Muslim schoolchildren?”, The Guardian, 23-September-2015, <<https://www.theguardian.com/uk-news/2015/sep/23/prevent-counter-terrorism-strategy-schools-demonising-muslim-children>>, [Accessed 08-August-2017].

98. Bowcott, Owen. “Prevent strategy ‘stifles debate and makes teachers feel vulnerable’”, The Guardian, 09-March-2016, <<https://www.theguardian.com/uk-news/2016/mar/09/prevent-strategy-stifles-debate-and-makes-teachers-feel-vulnerable>>, [Accessed 08-August-2017]

99. Gayle, Damian. “Prevent strategy ‘could end up promoting extremism’”, The Guardian, 21-April-2016, <<https://www.theguardian.com/politics/2016/apr/21/government-prevent-strategy-promoting-extremism-maina-kiai>>, [Accessed 08-August-2017]

100. Khaleeli, Homa. “‘You worry they could take your kids’: is the Prevent strategy demonising Muslim schoolchildren?”, The Guardian, 23-September-2015, <<https://www.theguardian.com/uk-news/2015/sep/23/prevent-counter-terrorism-strategy-schools-demonising-muslim-children>>, [Accessed 08-August-2017]

101. Dawson, Joanna; Godec, Samantha. “Briefing Paper: Counter-Extremism Policy: An Overview”, House of Commons, 23-June-2017, p. 32

ويدعم الانطباع الذي يشير إلى أن برنامج المنع يستهدف المسلمين بنحو غير مناسب هو البيانات، ويشير طلب حرية المعلومات لعام ٢٠١٤ إلى أن عدد الأشخاص الذين تمت إحالتهم إلى برنامج القناة قد ارتفع من خمسة أشخاص في عام ٢٠٠٦ - حينما تم تطبيق البرنامج لأول مرة- إلى ٧٤٨ شخصاً في عام ٢٠١٣، وما مجموعه ٢٦٥٣ إحالة. وتظهر البيانات من إجمالي الإحالات، أن ١٤٪ منهم يمثلون التطرف اليميني، مع الإحالات للتطرف الإسلامي الذين يمثلون ما يقرب ١٢٪ المتبقين على الرغم من أن المسلمين يمثلون ٥٪ فقط من سكان المملكة المتحدة<sup>١٠٣</sup>.

### المخاوف المتعلقة برهاب الإسلام الشرعي كنتيجة للمنع

ويشير النقاد أيضاً إلى أن التركيز الموجه إلى المتطرف الإسلامي من قبل برنامج المنع قد أدى إلى إضفاء الشرعية على رهاب الإسلام بسبب تأطير التطرف على أنه مسألة إسلامية على الأرجح، ويشير عالم الجريمة الدكتور (فهد قرشي) إلى أنه في البيئة التي يتم تصوير التطرف وكأنه مسألة إسلامية في نظر القانون يؤدي إلى إثارة الشكوك حول ولاء المسلمين في بريطانيا؛ وهذا بدوره ينه الناس العامة حول كيفية التعامل مع المسلمين، فضلاً عن تجسيد الحكايات التي تسرد لنا ضدهم، فإن مثل هذه البيئة تساعد على ظهور السياسيين الذين يسعون إلى إثارة الكراهية ضد المسلمين من خلال اللجوء إلى المسألة على أنها مرتبطة بأمن البلد<sup>١٠٤</sup>. وتتكرر وجهة نظر قرشي عبر (زاهير كازمي) الذي يشير إلى أن الألمان التي تعزز على نشر رهاب الإسلام في الخطاب السياسي البريطاني ترتبط ارتباطاً مباشراً بعودة ظهور شخصيات قومية وشعبية مثل (نايجل فاراج)، فضلاً عن التصويت على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وما تلاها من زيادة جرائم الكراهية ضد المسلمين والأقليات الأخرى<sup>١٠٥</sup>.

١٠٢. يبعد طلب قانون حرية المعلومات (FOI) التطرف اليميني خارج المجموعة. ومن بين الأديان المدرجة في ورقة البيانات، يمثل الإسلام الأغلبية ويمثل عدداً آخر من الديانات المدرجة أيضاً نسبة كبيرة (ولكن أقل من الإسلام) حيث أدرج الدين على أنه "غير معروف".

103. Traquair, Sherry. "Freedom of Information Request Reference Number: 000117/13", Association of Chief Police Officers, Hampshire, pp. 3-4

104. Qurashi, Fahid. "Prevent gives people permission to hate Muslims – it has no place in schools", The Guardian, 04-April-2016, <<https://www.theguardian.com/commentisfree/2016/apr/04/prevent-hate-muslims-schools-terrorism-teachers-reject>>, [Accessed 08-August-2017]

105. Kazmi, Zaheer. «Islamophobia and the New Britishness», Foreign Affairs, 02-August-2016, <<https://www.foreignaffairs.com/articles/united-kingdom/2016-08-02/islamophobia-and-new-britishness>>, [Accessed 08 August-2017]

وبالاقتران مع المشكلة التي نوقشت آنفاً فيما يتعلق بالمخاوف حول استهداف المجتمع المسلم، فإن مشكلة التحيز المشروع لأسباب أمنية تبرز مشكلة التناقض التي تواجهها معظم الأجهزة الأمنية، وقد يكون هناك مخاوف مشروعة إزاء استهداف ديموغرافي معين لتجنيد المتطرفين (مثل المسلمين) والتسبب في هجمات، ومع ذلك فإن إعطاء المجتمع إحساساً بأن الاستهداف غير عادل أو غير ذلك من تطبيع التمييز الاجتماعي والسياسي يمكن أن يؤدي إلى أن تكون الثقة بين تلك الديموغرافية والحكومة مهزوزة؛ وهذا يمكن أن يعزز بدوره حكايات التهميش - أسوأ أكان هذا التهميش حقيقياً أم لا - التي يستخدمها المتطرفون لتجنيد المؤيدين. وسواءً أكان التهميش السني في العراق حقيقياً أم لا فقد كان موضوع نقاش، ولكن استخدمت الحكايات والروايات لتبرير وجود جماعات سنية متطرفة. وقد أثرت مخاوف مماثلة في المملكة المتحدة. واستخدم كل من الأحزاب المتطرفة كحزب التحرير والمهاجرون المحظوران - الذي اعتقل زعيمهما أنجم تشودري في وقت لاحق بسبب تأييده لتنظيم داعش - شبخ الهجمات العنصرية لتجنيد الشباب المسلمين<sup>106</sup>.

### المخاوف المتعلقة بالتهديدات من المتطرفين اليمينيين والنازيين الجدد والمتفوقون البيض الذين يتم تجاهلهم

إن الفكرة المذكورة آنفاً فيما يتعلق بارتفاع جرائم الكراهية ضد المسلمين والأقليات الأخرى تؤدي إلى نقد نهائي بشأن برنامج المنع واستراتيجية مكافحة التطرف، وهذا هو الفشل الظاهري في التعرف على مخاطر تنامي التطرف اليميني، تمت الإشارة فإن كلاً من التقرير الموثوق لاستراتيجية المنع وتقرير استراتيجية مكافحة التطرف قد أشارا إلى تطرف جماعة المتفوقون البيض والتطرف اليميني وتطرف النازيين الجدد باعتبارهم تهديداً محتملاً ولكنه مع ذلك ركز على التطرف الإسلامي، وهذا أمر مفهوم؛ لأن العديد من هذه الجماعات قد تم تهميشها وفقدت مصداقيتها في أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين. ومع ذلك - في الوقت الذي ظل تركيز السياسيين والهيئات الأمنية على المجتمعات الإسلامية ومخاطر التطرف الإسلامي - فإن العديد من هذه الجماعات قد أعادت تشكيل نفسها عبر خطاباتها على المنابر تناهض المهاجرين وتناهض الإسلام في إطار فرضية تقول إن أوروبا (أو بشكل عام «الغرب») أو حتى «النصرانية» تقع تحت خطر فقدان هويتها و«النقاء العرقي» للأجانب؛ ومن الجدير بالذكر أن العديد من هذه الجماعات (المتفوقون البيض والمتطرفون اليمينيون والنازيون الجدد) - على الرغم من معارضتها تماماً لتنظيم القاعدة وداعش -

106. Pantucci, Raffaello. "We Love Death as You Love Life": Britain's Suburban Terrorists", London: Hurst Publishing, pp. 51-53

تبنت نهج معارضة الغرب للإسلام عبر تلك الجماعات (تنظيم القاعدة وداعش) وتم وصف هذا النهج «بالعنف المناهض للجهاد»<sup>107</sup>.

ومن الجدير بالذكر -ومقلق بنحوٍ خاص- أنه حتى بعد الهجمات الإرهابية التي قام بها المتطرفون اليمينيون مثل (أندرس بهرينغ بريفيك) في النرويج، استمرت القوى الأمنية في جميع أنحاء أوروبا والمملكة المتحدة في التغاضي عن تهديدات التطرف اليميني، وأغفلت رئيس وزراء المملكة المتحدة تيريزا ماي التطرف اليميني تماماً خلال خطابها حول الأمن في مايو ٢٠١٧، على الرغم من ارتفاع الهجمات على المسلمين والأقليات الأخرى منذ التصويت على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٦ واغتيال نائب حزب العمل (MP) جو كوكس من قبل أحد النازيين الجدد قبل ذلك بفترة قصيرة. وبعد الهجوم بسيارة على المسلمين في فينسبري بارك أقرت رئيس الوزراء ماي أن التطرف اليميني يشكل خطراً حقيقياً<sup>108</sup>. وفي الواقع، هناك عدد متزايد من المحللين الذين لاحظوا الميول المتزايدة للتطرف اليميني في العالم الغربي حيث لم يأخذ بالحسبان برامج مكافحة التطرف مثل برنامج المنع على نطاق واسع، وحتى الآن، اقتصر قدر كبير من التهديد على شمال وشرق أوروبا، فضلاً عن الولايات المتحدة<sup>109</sup>، ومع ذلك، ولاسيما منذ عام ٢٠١٦، أظهرت المجموعات اليمينية المتطرفة في جميع أنحاء العالم بصورة متزايدة علامات على التماسك والتعاون والتقارب<sup>110</sup>. وقد اعترف مجلس الأعيان بالمخاطر المتزايدة التي يقوم بها التطرف اليميني، ونصح الحكومة بزيادة التمويل لبرنامج المنع من أجل التصدي للتطرف اليميني في عام ٢٠١٧<sup>111</sup>.

وتظهر التجربة الغربية مع التطرف اليميني حتى الآن كيف أن نتائج التهديدات المتطرفة من الأكثرية غالباً ما يتم تجاهلها لصالح تهديد متطرف من الأقلية، التي تميل إلى أن تصبح حديث

107. Strømmen, Øyvind. "Violent <Counter-Jihadism>", Foreign Affairs, 27-July-2011, <<https://www.foreignaffairs.com/articles/northern-europe/2011-07-27/violent-counter-jihadism>>, [Accessed 08-August-2017]

108. Kazmi, Zaheer, "British Counterterrorism After the Election", Foreign Affairs, 22-July-2017, <<https://www.foreignaffairs.com/articles/united-kingdom/2017-06-22/british-counterterrorism-after-election>>, [Accessed 07-August-2017]

109. Adler-Bell, Sam. "Why Are We Blind to Right-Wing Terrorism?", The Century Foundation, 26-June-2015, <<https://tcf.org/content/commentary/why-are-we-blind-to-right-wing-terrorism/>>, [Accessed 08-August-2017]

110. Amarasingam, Amarnath; Davey, Jacob. "Far-Right Movements Are Starting to Converge, Posing An Ever Greater Risk", The Mantle, 19-July-2017, <[www.mantlethought.org/international-affairs/far-right-movements-are-starting-converge-posing-ever-greater-risk](http://www.mantlethought.org/international-affairs/far-right-movements-are-starting-converge-posing-ever-greater-risk)>, [Accessed 08-August-2017]

111. «Counter-Extremism: Second Report of Session 2016-17», House of Lords, p. 12

الجميع، وهذه مشكلة يمكن أن تصبح خطيرة حينما يكون الصراع دينياً في طبيعته؛ وبالنظر إلى التوافق الديني الحساس في العراق، فإن هذا أمرٌ يجب تمييزه وتطبيقه على مساحات أكبر منه في المملكة المتحدة.

### التطبيق المقارن لبرامج مكافحة التطرف في العراق

واليوم، يقترب العراق من نهاية حربه داعش. وقد طُردت المجموعة من جميع المدن الكبرى بما في ذلك الموصل<sup>112</sup>، ومجموعة من الأراضي في ريف الأنبار؛ ومع ذلك، فقد تسببت الحرب في خسائر فادحة على المجتمع العراقي، وستحتاج العديد من المدن إلى إعادة بناء بعد أن عانت من القصف الجوي بسبب الصراع. ويشهد أغلب الساكنين في تلك المدن وكثير منهم من العرب السنة، على وحشية داعش منذ البداية ورفضوا أيديولوجية الجماعة المتطرفة؛ ومع ذلك، بذل التنظيم جهداً كبيراً في غسل أدمغة المواطنين -ولاسيما الأطفال منهم- الذين يسكنون على الأراضي التي احتلها من أجل نشر عقيدتهم، وتعرض العديد من هؤلاء العراقيين لخطر الانضمام إلى التطرف بسبب فقدان الرعاية والدعم المناسبين لحمياتهم من داعش.

### توافق استراتيجية المملكة المتحدة لمكافحة التطرف في العراق

هل يمكن لبرنامج المنع بل واستراتيجية مكافحة التطرف كاملةً في المملكة المتحدة أن يكونا عائقاً أمام هذا التطرف؟ وبنحوٍ مختصر، فإن الظروف بين العراق والمملكة المتحدة متباينة جداً فيما يتعلق ببرنامج المنع لتطبيقه بنحوٍ مناسب في العراق، وفضلاً عن ذلك، تشير المشكلات الكثيرة المذكورة آنفاً إلى أن البرنامج يعاني من عدد من النقصات الخطيرة. ومع ذلك، فإن هذه الانتقادات الضخمة الموجهة نحو برنامج المنع والاستراتيجية البريطانية الواسعة لمكافحة التطرف لا ينبغي أن تكون سبباً لتشويه سمعة البرنامج بأكمله بل لتحسينه، وهذا هو رأي خبراء مكافحة التطرف أمثال (هومرا خان ومجيد نواز) وكذلك الناشط الموالي لبرنامج المنع (كالسون بشير)، وهم جميعاً يعترفون بأن هناك العديد من الجوانب لبرنامج المنع التي تحتاج إلى إصلاح، ولكنهم لاحظوا أن البرنامج يقدم أنموذجاً واعداً وغير تقليدي نحو مكافحة التطرف.

وفي حين أن ظروف كل من المملكة المتحدة والعراق متباينة إلى حد كبير، فإن أحد العناصر المحددة في برنامج المنع يطبق بدرجة كبيرة على العراق؛ وهو النهج الذي يركز على المجتمع من

112. Haiwja, Tal Afar as of August 2017

الأساس إلى القمة من أجل مكافحة التطرف. إن الحرب ضد داعش لم تدمر المدن والصناعات فحسب، بل إنها أضرت بالعديد من مؤسسات الدولة؛ ونتيجة لذلك، ما تزال المنظمات القبلية والدينية من أقوى مؤسسات المجتمع المدني على أرض الواقع، فكل من القبائل والمؤسسات الدينية ذات تسلسل هرمي إلى حد كبير؛ وبالتالي فهي تفضي إلى برنامج من شأنه أن يرى الشخصيات الدينية وشيوخ العشائر كقادة للمجتمع المحلي يتعاملون مع الدلائل على وجود التطرف بين أفراد مجتمعهم. وفي ظل هذا النموذج، لن تحتاج الحكومة العراقية إلى تدريب بيروقراطية واسعة غير مؤهلة للدعم، بل عليها أن تنفق الموارد من أجل تحديد وتدريب الشخصيات القبلية والدينية الملتزمة برؤية العراق موحداً بغض النظر عن الدين أو الانتماء العرقي؛ وستكون الحكومة العراقية لائقة تماماً للاستفادة من روح الوحدة الوطنية السائدة في جميع أنحاء العراق نتيجة لهزيمة تنظيم داعش والمساعدة في دعم أصوات الأفراد العراقيين.

ويحاج الكاتب بأن نموذج المنع يمكن أن يتممه أيضاً فروع أخرى من استراتيجية المملكة المتحدة لمكافحة الإرهاب، وهي المسارات الثلاثة الأخرى «المتابعة، والحماية، والإعداد»؛ لأن الحد من الأضرار والخسائر في الأرواح الناجمة عن الهجمات الإرهابية سيؤدي بالتالي إلى الحد من الاستقطاب عبر البلد؛ مما يسمح بتنفيذ سياسات لوقف التطرف وتحقيق المصالحة بسهولة أكبر.

### برامج مكافحة التطرف في ألمانيا ومدى توافقها مع العراق

يمكن دعم برنامج المنع الذي يركز على المجتمع من خلال تلقي الإشارات من برنامجي مكافحة التطرف المستخدم في ألمانيا: وهما (EXIT) و (Hayat). أما (EXIT) فهو برنامج وقف التطرف الذي يتعامل على وجه التحديد مع أولئك الذين كانوا من أتباع الجماعات النازية الجديدة أو المتطرفين اليمينيين، ويتخذ (EXIT) نهجاً ذا شقين في شجب التطرف وجرائم الكراهية، وفي الوقت نفسه يعرض على أفراد هذه الجماعات مخرج لهم، ويُقدم للمشاركين في البرنامج وجهات نظر بديلة عن الحركات المتطرفة من خلال أسئلة مجتمعية وأفكار ناقدة، وفي نهاية المطاف إقناعهم بقطع العلاقات مع الجماعات نفسها، وفضلاً عن دعم العمال، توظف المنظمة علماء نفس، وتوفر الحماية للمشاركين في حالة الهجمات الثأرية<sup>113</sup>. وإن النهج متعدد الجوانب من (EXIT) يضعها في موضع فعال وفريد لفهم أسس الحركات الفاشية، فضلاً عن أفضل الطرق لتشويهم سمعتهم، وعلى الرغم من أن داعش معارضة تماماً، فإنها تشارك في عدد من الدلالات الاستبدادية عن الحركات الفاشية؛ وبالتالي يمكن للمنظمة أن تقدم رؤى فريدة من نوعها للتعامل

113. «Aims», EXIT, <www.exit-deutschland.de/english/?c=aims>, [Accessed 08-August-2017]



مع التطرف الإسلامي.

والواقع أن البرنامج الثاني لمكافحة التطرف في ألمانيا، وهو (Hayat) يركز بشكل صريح إلى (EXIT)، ولكنه يستهدف المتطرفين الإسلاميين في ألمانيا. والفرضية الرئيسية للـ (Hayat) تضع الأسر في واجهة عملية إصلاح التطرف على أساس أن التعاليم الإسلامية تعطي أهمية كبرى نحو احترام الوالدين، ويعترف البرنامج أيضاً بأن الوالدين ملائمان أكثر لتغيير عقول أطفالهم، وبالتالي تزويد الآباء بتوجيهات حول أفضل الطرائق للتواصل مع أطفالهم وإقناعهم بالتخلي عن الأيديولوجية المتطرفة. وكما هو الحال مع (EXIT)، ويقدم البرنامج بعد ذلك سلسلة من برامج الدعم من أجل تطبيعها مرة أخرى في المجتمع<sup>114</sup>؛ فهذا البرنامج مناسب بنحو فريد للعراق حيث تؤدي الروابط العائلية والقبلية دوراً كبيراً في دعم الشبكات والمجتمع المدني.

### برامج مكافحة التطرف في المغرب ومدى توافقها مع العراق

وفي حين أن برامج مكافحة التطرف وبرامج إصلاح التطرف المذكورة آنفاً تقدم توجيهات هامة بشأن كيفية تطبيق برنامج مماثل في العراق، فإن جميع هذه البرامج تأتي من بلدان غير إسلامية. وحتى في أكثر الدول تقدماً، فإن هذه البرامج كانت تتعامل مع الحالات الفردية كحالات فردية ولا تنظر إليها من منظور إسلامي، ويمكن رسم استراتيجية مكافحة التطرف في البلاد حتى أيار من عام ٢٠٠٣ حينما نظم ١٤ شخصاً هجمات انتحارية متزامنة في الدار البيضاء، وقد طالت الهجمات على هذا البلد الذي طالما كان يعد نفسه ينبوعاً للإسلام المعتدل وكان في مأمن من التطرف، وقد نفذت الحكومة المغربية سلسلة من السياسات من أجل إصلاح قانون الأسرة، وزادت بنحو كبير من دور المرأة ومركزها في المجتمع، ووضعت برنامجاً تدريبياً رائداً للواعظات من السيدات اللواتي يطلق عليهن اسم «المرشدات»<sup>115</sup>، وبالتزامن مع ذلك بدأت المملكة بتعديل شامل لكيفية تدريس الإسلام وتفسيره ونشره لمواطنيه، ومن خلال العمل عبر وزارة الشؤون الإسلامية والرابية المحمدية من العلماء - مجلس علماء الدين المعين من قبل الملك - وضعت الحكومة رداً على السخرية وعدم شرعية وتشويه سمعة التفسيرات الجوهرية للقرآن؛ وقد أصبح المشروع جاهزاً للتطبيق بالكامل مع افتتاح معهد محمد السادس في عام ٢٠١٥<sup>116</sup>.

114. Oltermann, Philip. "Crackdown on British jihadis to include <deradicalising> scheme from Germany", The Guardian, 27-August-2017, <<https://www.theguardian.com/uk-news/2014/aug/27/crackdown-british-jihadis-youths-german-hayat-home-office>>, [Accessed 08-August-2017]

115. Berman, Ilan. "Morocco's Islamic Exports", 12-May-2016, Foreign Affairs, <<https://www.foreignaffairs.com/articles/2016-05-12/moroccos-islamic-exports>>, [Accessed 09-August-2017]

116. Ibid

على الرغم من أن غالبية طلاب الجامعة مغاربة، فإن المدرسة تحلم بالحصول على التركيز الدولي. وقد درس فيها مجموعة من رجال الدين القادمين من عدد من الدول بما فيها تونس وروسيا، وتتطلع الحكومة إلى جعل الكلية معروفة على المستوى الدولي، فضلاً عن الدراسات الدينية، يتكون المنهاج الدراسي من ٣٠ مادة منفصلة وتنقسم المواد بالتساوي بين دينية وإنسانية؛ وبالتالي يحصل الطلاب على التعليم في مواضيع العلوم الاجتماعية مثل الفلسفة وعلم النفس، فضلاً عن إعطائهم دروساً في الجغرافيا والتاريخ والسياسة في البلد الذي أتوا منه. وفي الوقت نفسه، يُدرس التدريب المهني في أربعة مجالات منفصلة هي: الهندسة الكهربائية، والزراعة، والحياطة، واستخدام الحاسوب<sup>١١٧</sup>. أما هدف الجامعة الأساس هو جذب أكبر عدد ممكن من الراغبين عبر العالم من أجل «المساعدة وبفاعلية في مكافحة الإسلام المتطرف والمساهمة في اعتماد التفسير الصحيح للإسلام في جميع أنحاء العالم»<sup>١١٨</sup>، فضلاً عن تبني نسخة من الإسلام تتناقض مع التأويلات المتطرفة التي يقوم بنشرها تنظيم القاعدة وداعش، فإن المناهج الدراسية للجامعة تسمح أيضاً لرجال الدين بأن يكون لديهم نظرة مدروسة ومطلعة عن العالم الذي يتناسب مع العصر الحديث، وفضلاً عن ذلك -وفي دعم التفسير الموحد للإسلام- تواجه المدرسة نقصاً كبيراً في رجال الدين المعتمدين وذو مقام كبير في المذهب السني.

وفيما يخص العراق، فإن وجود مثل هذه المؤسسة التعليمية يمثل فرصة كبيرة لمكافحة التفسيرات المتطرفة للإسلام، وهنالك العديد من رجال الدين السنة عبر أنحاء العالم الذين وقفوا ضد داعش وعارضوا صورة الإسلام التي كان ينشرها هذا التنظيم، ومع ذلك، كانت تلك الشخصيات التي عارضت التنظيم ما هي إلا أفراد مستقلون ولا ينضمون إلى هيكل تنظيمي يتم تزويدهم بالمعدات والدعم الأيديولوجي حين الحاجة مما يسمح للدعاة المتطرفين من تنظيم داعش بإيذائهم. وبالتالي فإن تعيين رجال دين منظمين يحملون وجهات نظر معتدلة ويكونون أصحاب أحاديث وروايات تدعو إلى الالتحام الداخلي من أجل إصلاح الإسلام مع العالم المعاصر وستكون أداة فاعلة في محو البقايا العقائدية والفكرية لداعش.

وقد اقترح هذا النموذج الشيخ خالد الملا وهو شيخ سني بارز، ومنافس شديد للطائفة والكرامية ذات الدوافع الدينية، وعلى غرار الحكومة المغربية، طرح الملا فكرة إنشاء كلية فكرية موحدة ومنظمة على أساس الإسلام السني و ضد الإسلام السني المتطرف الذي نشره تنظيم داعش

117. Ibid

118. Ibid

والقاعدة، واقترح الملا أن -وعلى المدى الطويل- من الممكن أن تكون هذه المؤسسة مسؤولة عن إصدار خطب الجمعة (الخطبة) في جميع أنحاء العراق للحفاظ على التماسك الديني. ولا يوافق المؤلف على هذا الاقتراح الأخير ويعتقد أن هذه السياسة قد تؤدي إلى فقدان شرعية رجال الدين بين السكان الأصليين، مشيراً إلى أن هذه المخاوف موجودة بالأساس في مصر حيث وضعت هناك سياسة مماثلة<sup>119</sup>؛ ومع ذلك، يعتقد المؤلف أن فكرة إنشاء كلية سنوية موحدة للأفكار لتقديم نسخة عقائدية متماسكة ومعتدلة عن الإسلام السني في العراق هي فكرة واعدة جداً؛ لذلك يوصي الكاتب بأن تحدد الحكومة العراقية شخصيات دينية مثل الملا، وأن تقيمهم في معهد محمد الرابع من أجل تحديد ما إذا كان من الممكن أن تتآزر جهود مكافحة التطرف بين العراق والمغرب.

### الخلاصة

كما عرضت ورقة البحث هذه مطولاً، فإن تعريف ما يشكله التطرف ومواصلة تحديد التطرف العنيف وغير العنيف ومكافحة التطرف يظل علماً غير دقيقاً، حتى بعد سنوات من المناقشات والتداولات حول المصطلحات. فقد أشارت هذه الورقة إلى أن تعريف هذه المصطلحات يختلف ليس فقط بين مختلف البلدان، ولكن أيضاً بين مختلف الحكومات في بلد واحد؛ ومع ذلك، فإن الكثير من تعاريف التطرف تشدد على إضعاف النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي القائم، الذي غالباً ما يكون عنيفاً.

وفي حين أن العنور على تعريفات دقيقة للتطرف والتطرف العنيف وغير العنيف كان مسعى بعيد المنال، فقد حقق المحللون الأمميون والمسؤولون الحكوميون مزيداً من النجاح في تحديد الاتجاهات والأنماط المشتركة في تمييز الأفراد المعرضين للتطرف والمعرضين لخطر أن يصبحوا راديكاليين (أو في طور أن يصبحوا كذلك). وقد سلطت هذه الورقة الضوء على هذه الاتجاهات والأنماط كجزء من سياق الفصول اللاحقة حيث تم تفصيل استراتيجية المملكة المتحدة لمكافحة التطرف.

ومع وجود الدلائل والعمليات المتضمنة في سياق التطرف، قامت هذه الورقة في وقت لاحق بتفصيل استراتيجية المملكة المتحدة لمكافحة التطرف، وبالتزامن مع برنامج المنع ونظام إحالة القناة. وقدمت تفاصيل عن كيفية تعامل الحكومة البريطانية مع استراتيجية مكافحة التطرف، والتركيز على برنامج المنع لمواجهة التطرف الإسلامي الذي تم تحديده كونه أكبر تهديد متطرف تواجهه المملكة

119. «Egypt orders Muslim preachers to deliver identical weekly sermons», Reuters, 12-July-2016, <[www.reuters.com/article/us-egypt-islam-idUSKCN0ZS2FI](http://www.reuters.com/article/us-egypt-islam-idUSKCN0ZS2FI)>, [Accessed 08-August-2017]

المتحدة. وتناولت الورقة بالتفصيل كيف تقوم الحكومة البريطانية بتحديد الأفراد المعرضين لخطر التطرف وتقدم لهم الدعم الذي يمنع المتطرفين من صعود المنصات التي ينشرون من خلالها وجهات نظرهم.

وقد بين البحث في وقت لاحق عدداً من المخاوف المتعلقة باستراتيجية مكافحة التطرف وبرنامج المنع، وعلى الرغم من ملاحظة عدد من المخاوف المحيطة بالرقابة والتنفيذ العملي، فإن مصدر القلق الأساس نابع من وجود المجتمعات الإسلامية في بريطانيا. وأشار البحث إلى أن أكثر من نصف إichالات القناة تشمل المسلمين على الرغم من أن المسلمين يشكلون نحو ٥٪ فقط من السكان، وكثير من هذه الإichالات كانت نتيجة أخطاء غير مقصودة أو ضارة أو من سوء الفهم؛ وأدت بالتالي إلى اعتبار البرنامج «ساماً» من قبل الشعب. وحددت ورقة البحث أيضاً مخاوف جدية تتعلق بالتطرف اليميني الذي تتغاضى عنه البرامج المعنية على الرغم من الدلائل العديدة التي تسلط الضوء على خطورة هذه الجماعة وعدم تنظيمها. وينبغي التركيز على الفشل في هذه المواضيع إذا كانت استراتيجية مكافحة التطرف البريطانية ملائمة في بيئة جديدة.

وأخيراً، قيمت الورقة ما إذا كان يمكن تطبيق الاستراتيجية البريطانية لمكافحة التطرف وبرنامج المنع على وجه الخصوص على العراق في ظل حربه ضد المتطرفين الإسلاميين، وخلصت إلى أن هناك عهداً مهماً في النهج الذي يركز إلى المجتمع الذي يدعمه برنامج المنع بسبب المؤسسات العائلية والقبلية والدينية التي تعدُّ من أكثر الجوانب مرونة وفاعلية للمجتمع المدني في العراق الحالي. وقد حددت هذه الورقة أيضاً مؤسسات التعليم الديني المغربي كوسيلة واعدة لتعزيز المجتمع المدني الديني في العراق من خلال توجيه رجال الدين نحو رؤية معتدلة وشاملة للإسلام. وبالمثل، فقد تم تحديد برامج مكافحة التطرف الألمانية (EXIT) و(Hayat) كإضافات عملية للاستراتيجيات البريطانية في مكافحة التطرف، مع وجود احتمال قوي لإمكانية تطبيقها في السياق العراقي.

وعليه، فإن الاستنتاجات النهائية للبحث تبين أن الحكومة العراقية لديها عدد من سياسات مكافحة التطرف الواعدة التي يمكن أن تقتبسها لصياغة إستراتيجيتها الخاصة في مكافحة التطرف بعد هزيمة تنظيم داعش. ويوصي المؤلف الحكومة بالاستفادة من روح الوحدة الوطنية التي ما تزال مهيمنة على الشارع العراقي في أعقاب هزيمة التنظيم، وأن تطمح بناءً على ذلك إلى تعزيز الهوية العراقية من أجل تحقيق التوافق والإصلاح بين الفئات المختلفة دون أن تتعرض للاختراق من قبل أجنداث متطرفة.